الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٤٢
الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٥٦ من جدول الأعمال

نحو ثقافة للسلام

مذكرة من الأمين العام (A/52/292)

مشروع قرار (A/52/L.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صدرت مذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوصفها الوثيقة A/52/292.

أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش ليقدم مشروع القرار A/52/L.4.

السيد رحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتوجه إلى هذا الجمع بكلمة عن البند ١٥٦ من جدول الأعمال المعنون "نحو ثقافة للسلام" الذي تنظر فيه الجمعية العامة، للمرة الأولى، كبند مستقل.

قدمت بنغلاديش مع كل من الأرجنتين، وبنما، وبوتان، وبوليفيا، وتركمانستان، وجورجيا، وجيبوتي، والسلفادور، والسنغال، وغيانا، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، ومالي، ومنغوليا، وموريتانيا، وناميبيا، ونيكاراغوا، وهندوراس، طلبا بإدراج هذه المسألة البالغة الأهمية كبند مستقل. وهذا الطلب ورد في الوثيقة A/52/191. وقرر المكتب، وكذلك الجمعية العامة، بتوافق الآراء، إدراج هذا البند للنظر فيه في الجلسات العامة.

ونحن على مشارف ألفية جديدة، نواجه تحديات عالم مترابط وإمكاناته الهائلة. فالعالم اليوم هو أساسا أسرة عالمية تستند إلى مكاسب الترابط والتفاعل وعلى تبادل واسع النطاق للآراء، والثقافة، والموارد، والتكنولوجيا، والمعلومات. وفي هذا السياق، تتخذ ثقافة السلام أهمية خاصة مقابل ثقافة العنف أو الحرب.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وعلى الرغم من أن ثقافة السلام فكرة متطورة، فإنها مترسخة في ثقافتنا المتمثلة في التفاعل الاجتماعي والمشاركة والتسامح واحترام حقوق الإنسان، ودعامتي الديمقراطية والحرية وسعينا المشترك إلى تحقيق التعايش السلمي. وفي معرض كفاحنا للتصدي لمجموعة كبيرة من المشاكل التي تتجاوز الحدود، يمكن أن توفر ثقافة السلام والوئام أساسا للتحالف المجدي من أجل العمل العالمي، في مقابل الحرب والعنف والصراع.

إن إنشاء الأمم المتحدة يشكل، في حد ذاته، خطوة هامة في سبيل التحول من ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة السلام وانعدام العنف. وقد تطورت ثقافة السلام منذ ذلك الوقت، على مدى السنين، من خلال صكوك وبرامج هامة. وقد انعكست كذلك كفكرة هامة ومشتركة في نتائج أهم المؤتمرات الدولية المعقودة في السنوات الأخيرة. فهذه الفكرة التي أوضحتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يجري الترويج لها فعلا، بنشاط، على مستويات كثيرة في بلدان عديدة وتتطور تدريجيا لتصبح حركة عالمية. ومن المؤكد أن الترويج لهذه الفكرة على الصعيد الوطني في كل مجتمع، من أجل التوصل إلى تحسين التعاون والوئام فيما بين المجموعات المختلفة، وعلى الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي، سوف يؤدي إلى تكميل الجهود والبرامج القائمة ذات الأهداف المتشابهة. ونرى، بالمثل، أن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة للسلام يمكن أن تكون مكملة لجهود أخرى تضطلع بها الأمم المتحدة، منها حفظ السلام ونزع السلاح، والتنمية، وحقوق الإنسان والنهوض بالمرأة.

وفي معرض دعوتنا إلى دعم استحداث وتعزيز ثقافة للسلام نرى أن ثقافة للسلام هي، من حيث الجوهر، عملية تحول وتطوير مؤسسية ينبغي أن تستند إلى السياق الاجتماعي الاقتصادي والثقافي المعين لكل مجتمع ومؤسسة. ونود أيضا أن نشدد على الصلة بين السلام والتنمية والحاجة إلى وجود ثقافة للسلام ترتبط ارتباطا وثيقا بهدف التعاون الدولي والتنمية البشرية المستدامة.

وتتطلب مهمة وضع ثقافة للسلام اتخاذ إجراء شامل تعليمي وثقافي واجتماعي ومدني على أساس اشتراك المصالح وتقاسم الأهداف، فالسلام ليس مجرد غياب الحرب والنزاع؛ بل ينبغي أن يفهم على أنه عملية إيجابية وديناميه وتشاركية ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية والعدالة والتنمية، وتراعى فيها الفوارق ويشجع فيها على الحوار وتحول فيها المنازعات إلى تعاون. ولذا فعند وضع ثقافة للسلام كحركة عالمية، يتعين أن تقام تحالفات فيما بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية على اختلافها، وكذلك تحالفات مع جميع النشطين في المجتمع المدني.

ويعطي تقرير المدير العام لليونسكو، الذي أحاله الأمين العام في الوثيقة A/52/292، صورة شاملة لتطوير المفهوم ولمختلف الأنشطة التي يجري تنفيذها من أجل وضع ثقافة للسلام. فنحن نشكره على توفيره العناصر لمشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة للسلام، ونعتقد أنها توفر أساسا مفيدا لإعداد مشروع الإعلان وبرنامج العمل.

ويعتبر مشروع القرار المتعلق بهذا البند (A/52/L.4) نصا إجرائيا، يطلب إلى الأمين العام، بالتنسيق مع الأمين العام لليونسكو، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين في عام ١٩٩٨ مع مراعاة آراء الدول الأعضاء، مشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة للسلام. وعندما يوجد هذا المشروع تبدأ بطبيعة الحال العملية الحكومية الدولية لدراسته من أجل اعتماده. وكما تعلم الجمعية فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى بأن تعلن الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام. ونحن نرى أن اعتماد الجمعية لمشروع الإعلان وبرنامج العمل في السنة السابقة، أي في عام ١٩٩٩، سيعطي الزخم اللازم للاحتفال بالعام بطريقة ملائمة.

وفي رأينا أن ثقافة للسلام هي من أجل مناهضة العنف واحترام حقوق الإنسان. وهي تتعلق بالاحترام والتضامن بين جميع الشعوب وإقامة الحوار بين الثقافات. وهي همزة الوصل بين السلام والمشاركة والديمقراطية والحق في التنمية. وهي تتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة. فلنصمم جميعا كأفراد في هذه الأسرة العالمية على أن نشق طريقا جديدا نحو ثقافة للسلام.

وبإذن الجمعية أود أن أعرض الآن مشروع القرار A/52/L.4 وعنوانه "نحو ثقافة للسلام". فقد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بالإضافة إلى الأسماء المدرجة في الوثيقة، كل من الأرجنتين وبوتان وبوليفيا وتركمانستان والجزائر وجيبوتي وقيرغيزستان ومنغوليا؛ ليصبح العدد الإجمالي لمقدمي المشروع ٣٧ بلدا.

ويستند مفهوم ثقافة للسلام إلى الاعتقاد الأساسي بأن إنقاذ أجيال المستقبل من ويلات الحرب يتطلب تحولا عن ثقافة للحرب والعنف إلى ثقافة للسلام.

ويحيط مشروع القرار علما بتقرير المدير العام لليونسكو، الوارد في الوثيقة A/52/292 والذي يحدد عناصر مشروع مؤقت لإعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة للسلام. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة للسلام، وذلك بالتنسيق مع المدير العام لليونسكو، ومع مراعاة الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء خلال المناقشة حول هذا البند. كذلك يقرر المشروع أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والخمسين بند بعنوان "ثقافة للسلام".

والمشروع يعد أساسا لقرار إجرائي آمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيدة ديسيريغا سميث (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اشتركت بنما في تقديم مشروع القرار A/52/L.4 وبذا أكدت تأييدها للأفكار والأهداف التي هي أساس مبادرة اليونسكو التي بدأت الأمم المتحدة الالتزام بها من خلال قراريها ١٠١/٥١ و ١٧٣/٥٠.

وبما أن الرأي الحكيم القائل بأن الحروب تبدأ في عقول البشر قد أدرج في ميثاق اليونسكو في عام ١٩٤٦ فقد ثبت من الواقع أن استئصال شأفة الحرب والعدول عنه إلى السلام، واحدة من المهام الطويلة الأجل التي تفترض أساسا التزاما من المجتمع الدولي.

ولقد ظلت البشرية تستجمع المعارف والوعي بالمشاكل التي تتسبب في نشوب الحرب. وفي عملية تجميع المعلومات والأفكار هذه كانت لليونسكو مهمة وولاية معترف بهما للقضاء على الجهل والحرص على التقدم في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصالات التي هي أعمدة بناء الفرد وتنمية المجتمعات.

ومنذ عام ١٩٨٩ وأفول نجم الحرب الباردة بدأ مفهوم ثقافة للسلام يشغل حيزا هاما في الجهود الفكرية والأنشطة العملية لليونسكو. وتدرك الجمعية العامة في مناقشتها لهذا المفهوم أن ثقافة السلام أصبحت بالفعل موضوعا للمشاريع الرائدة التي تضطلع بها اليونسكو بنجاح في كثير من البلدان.

ويعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام وللمدير العام لليونسكو لتنويرنا بأصل وتطور المفهوم، في الوثيقة A/52/292. فهذه الوثيقة وأمثالها تفسر كيف أن المشروع المتعدد الفروع المعنون "نحو ثقافة للسلام" سوف يعاد تنظيمه ويعزز على أساس المبادئ التوجيهية للأجهزة الرئاسية في اليونسكو، ولكن مقاصد وغايات المشروع لا يمكن تحقيقها إلا بريادة الأمم المتحدة.

ويرى وفدي أن الجمعية العامة يجب أن تقبل تلك الريادة في دورتها هذه، وهذا هو السبب في تأييدنا للقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٧ بإعلان سنة ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام. وفضلا عن هذا، فقد لاحظنا باهتمام مناشدة الفائزين بجائزة نوبل للسلام تخصيص عقد لثقافة مناهضة العنف اعتبارا من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٠.

ويرى وفدي أن للنصين - مشروع تمهيدي لإعلان عن ثقافة للسلام، ومشروع تمهيدي لبرنامج عمل للموضوع نفسه - عددا من المزايا. ويعني تفصيل هذه المزايا في هذه الجلسة العامة إجراء تحليل للنصين المشار إليهما أعلاه. ورغبة في الاختصار لا نقول إلا أن النصين يتضمنان مواضيع تتوافق مع الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نفسها في المؤتمرات الرئيسية التي عقدت منذ عام ١٩٩٢.

وينبغي الإشارة إلى أن هذه النصوص تتطابق والتصريحات وخطط العمل المعتمدة في ريو دي جانيرو وفيينا وكوبنهاغن وبيجين. إلا أن وفد بلدي يرى أنه ينبغي الإشارة أيضا إلى أن هذه النصوص تتضمن في رأينا عنصرا روحيا إضافيا، إذ أنها من خلال ربط السلام

بالثقافة تأذن للأمم المتحدة بتحقيق الجمع المطلوب بين الأهداف الروحية والمادية للبشر.

وينبغي أن يظل مشروع "نحو ثقافة للسلام" مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة كجزء من عملية ضرورية، يؤخذ فيها الجانب السياسي بكل أبعاده والجانب الأخلاقي بكل متطلباته، بعين الاعتبار في المناقشات وعملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة.

ومن خلال مشروع "نحو ثقافة للسلام"، ستحول الأمم المتحدة التأكيد العلمي بأن البشر ليسوا مبرمجين جينيا للحرب إلى تأكيد أخلاقي يتصل بتسامي مصير البشرية، وهو مصير تلتزم بكفالته الأمم المتحدة ويمكن التمتع به بحرية وتفاهم مشترك ومشاركة وتضامن.

ويؤيد وفد بنما تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به وفد السلفادور نيابة عن البلدان الواقعة في برزخ أمريكا الوسطى والبيان الذي سيدلي وفد باراغواي نيابة عن مجموعة ريو.

السيد مرا (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أنيطت بالأمم المتحدة مهمة إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. واضطلعت المنظمة بهذه المسؤولية الأساسية بأفضل ما لديها من قدرة، وحققت نجاحا ملحوظا. ومع نهاية الحرب الباردة، ازدادت هذه المهمة تعقيدا، مما يتطلب اتباع نهج جديد بمنظور طويل المدى لتحقيق هدفها الأصلي.

وعلى النقيض من التصور واسع النطاق، ولّدت نهاية الحرب الباردة أوجه عدم يقين للقرن الحادي والعشرين، كما دللت على ذلك بوضوح أحداث مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وأن انخفاض عتبة التسامح بين المجموعات والثقافات العرقية ولّد مناخات من الارتياب المتزايد واشتداد التوترات داخل الأمم. ونتيجة لذلك، شهدنا اندلاع حالات مأساوية من العنف والنزاعات المسلحة في أجزاء مختلفة من العالم بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدى إلى إزهاق أرواح الآلاف من الأبرياء. وما زالت بعض أجزاء العالم مهددة بأن تبتلعها هذه الانفجارات إذا تخلينا عن احتراسنا. ويكشف ذلك بوضوح أن هناك حاجة لأكثر من مجرد منع اندلاع أعمال العنف والنزاعات المسلحة من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. وكما يشير وبحق تقرير الأمين العام، فالاضطلاع بهذه المهمة

> "لا يتطلب تحويل البنى المؤسسية ومظاهر الحرب فحسب، بل يتطلب أيضا تحويل جذورها الثقافية العميقة، أي ثقافة العنف والحرب، إلى ثقافة للسلام". (A/52/292، الفقرة ٢)

واضطلعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بدور بالغ الأهمية في النهوض بثقافة السلام، هذا المفهوم الذي انبثق من "المؤتمر الدولي للسلام في عقول البشر" الذي احتفل به في كوت ديفوار في تموز/يوليه ١٩٨٩. وأنشأت اليونسكو برنامج ثقافة السلام في ١٩٩٣، وفي مؤتمرها العام الثامن والعشرين أعلنت بأن الانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة للسلام كان أكبر تحد واجه العالم في نهاية هذا القرن. ومنذ ذلك الحين ما فتئت اليونسكو تضطلع بأنشطة متعددة على شتى المستويات في إطار مشروع متعدد الاختصاصات "نحو ثقافة للسلام". وفي هذا الصدد، نعبر عن تقديرنا لجهود اليونسكو ونشكر الأمين العام والمدير العام لليونسكو لأنهما قدما لنا وصفا مفيدا لعمل اليونسكو الذي اضطلعت به في إطار جهودها للنهوض بثقافة السلام. ونرحب أيضا بمحاولات اليونسكو الرامية إلى تزويدنا، عملا بالقرار ١٠١/٥١، بالعناصر الضرورية لمشروع إعلان ومشروع برنامج عمل بشأن ثقافة للسلام. ونرى أن هذه العناصر ممتعة جدا وجاءت نتيجة تفكير عميق.

وكما لاحظ تقرير الأمين العام، فإن ثقافة السلام عملية تنبثق من معتقدات وأعمال البشر أنفسهم، وتتطور في كل بلد داخل سياقه التاريخي والاجتماعي/الثقافي والاقتصادي المحدد. ونحن نتشاطر وجهة النظر هذه، استنادا إلى تجربتنا العملية في مجال استعادة السلم في بلدنا. ومع ذلك، ينبغي التأكيد هنا على أن السياقات التاريخية والاجتماعية - الثقافية والاقتصادية ليست مجرد شروط جامدة لتطور ثقافة السلام. بل هي محددات العملية. ولكي تتكلل العملية بالنجاح فإن ذلك يفترض مسبقا وجود فهم كامل لها واستئصال المواقف القديمة التي حددتها وشكلتها الأطر والظروف الخاصة. والتجربة الوطنية في ميانمار في هذا الصدد توفر نظرة ثاقبة في مهمة بناء السلام.

وميانمار، باعتبارها بلدا أحاقت به مشاكل التمرد طيلة تاريخه في مرحلة ما بعد الاستقلال، تدرك إدراكا تاما الآثار السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على بناء السلام الوطني، وطابعه الدقيق والمخاطر التي تنتظره على الطريق. وكان أول احتكاك لميانمار بمشكلة التمرد قد بدأ فورا بعد نيل استقلالها عن الحكومة البريطانية، وتطور بسرعة إلى مشكلة وطنية ضخمة، تركت أثرا فادحا على جهود التنمية الوطنية. وتأخرت مناطق الحدود في البلاد عن بقية المناطق الأخرى في جميع المجالات وذلك أساسا بسبب مشكلة التمرد. وترسخ انعدام الثقة بصورة عميقة بين الأعراق الوطنية. ومع أن حكومات ميانمار السابقة بذلت محاولات جدية لإشراك مجموعات المتمردين في مفاوضات السلام، فإن إحلال السلام في البلاد كان مستعصيا على نحو مثير للإحباط.

والنكسات التي مُنيت بها الحكومات السابقة في جهود السلام لم تحل دون قيام مجلس الدولة، المعني باستعادة القانون والنظام باتخاذ مبادرات سلام جديدة تستند إلى نهج مختلف عندما اضطلع بمسؤوليات الدولة في ١٩٨٨. وأكد النهج الجديد الذي اختلف عن النهج السابقة على تطوير مناطق الحدود حيث كان التمرد سائدا فيما مضى. وبموجب النهج الجديد، بدأت الحكومة مشروعات إنمائية لتلك المناطق وتصدت للاحتياجات الأساسية لسكانها. وعلاوة على ذلك، تم توفير الفرصة للأعراق الوطنية في المناطق المعنية للاشتراك في هذه الجهود. وحظيت الجهود المخلصة التي تبذلها الدولة واهتمامها الصادق بمصلحة الأعراق الوطنية بالتفهم والثقة والتعاون. وحلّت المواقف الإيجابية محل انعدام الثقة، وولد هذا مناخا أصبح فيه الآن أعداء الأمس شركاء في التنمية. وحقق النهج الجديد نتائج لم يسبق لها مثيل. وفي الوقت الحاضر، هناك ١٦ مجموعة من أصل ١٧ مجموعة مسلحة تخضع للقانون وتشارك في المهمات الإنمائية لمناطق كل منها. وأدى هذا إلى سلام شامل لم تنعم بمثله ميانمار في تاريخها الحديث.

السلام المفروض سلام هش. وعند بناء السلام في ميانمار، لم تلجأ الحكومة إلى قوة السلاح. بل حاولت أن تصل إلى قلوب وعقول الأعراق الوطنية التي استبعدت في الماضي من العمل الوطني مما أدى إلى تهميشها في بلدها. والحكومة عالجت مشاكلها بحسن نية. ونحن واثقون بأن السلام الذي نتمتع به الآن، والذي شيد عن طريق التعاون والتفاهم، سيستمر سائدا في جميع أنحاء البلد وستكون له آثار إيجابية على المنطقة.

وتسلّم ميانمار بأن ثقافة السلام لا تقتصر على بلد واحد أو منطقة بعينها. بل يجب أن تكون جهدا عالميا. ومع ذلك، نحن نرى أنه، أولا وقبل كل شيء، من الأساسي أن نرسي ثقافة للسلام على الصعيد الوطني. والفشل أو

النجاح في جهودنا الوطنية سيحدد ما اذا كنا سننجح على الصعيد العالمي. ولهذا نود أن نؤكد أنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يظهر تضامنه مع جهود الحكومات الوطنية من أجل بناء السلام.

ونواجه اليوم مهمة رهيبة، وهي بناء ثقافة للسلام للقرن القادم. وكما هو مسلَّم به على نطاق واسع، فهي عملية شاملة وطويلة الأجل. ومع ذلك، لما كانت الأنشطة المختلفة التي تستهدف تعزيز ثقافة للسلام يجري الاضطلاع بها على أصعدة متعددة وفي مناطق عديدة، فنحن مقتنعون بأن العملية تسير في الاتجاه السليم ونأمل أن تتوج بالنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند الساعة ١١/٠٠ من صباح اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ولهذا أرجو من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على القائمة في أقرب وقت ممكن.

السيد بيون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيجي من الدول المقدمة لمشروع القرار المطروح علينا، وتود أن تعرب عن تأييدها القوي لهذه الوثيقة. ويلاحظ في مشروع القرار، ضمن جملة أمور، أن تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يشير إلى الأولوية التي تعطيها اليونسكو لموضوع التحول من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، وترويجه على صعد مختلفة من جانب منظومة الأمم المتحدة وهي تخطو نحو القرن الحادي والعشرين. ويُطلب في مشروع القرار، إلى الأمين العام، بالتنسيق مع المدير العام لليونسكو، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام. وقد عرض سعادة السفير رحمن، وزير خارجية بنغلاديش مشروع القرار بطريقة واضحة وبليغة. ونحن نشعر بالامتنان الشديد له، ونثق بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وتقرير اليونسكو، الذي أحاله الأمين العام في الوثيقة A/52/292، المقدمة وفقا لقرار العام الماضي ١٠١/٥١، يتيح إطارا هاما ومفيدا لمداولاتنا في هذه الجمعية.

وقد كان السلام الدائم والمستمر في عالمنا الحلم والرغبة العارمة لكل أمة ولكل جيل من الأجيال المتعاقبة. والسلام الدائم والمستمر هو الأساس الحقيقي للعلاقات الثنائية والدولية الودية والبناءة. وهو دعامة تقدم الدول وتنميتها.

وبلدي، فيجي، ملتزم التزاما تاما بالسلام الدائم والمستمر في عالمنا، وقد قدمنا الدليل الملموس على ذلك الالتزام بمشاركتنا الكاملة والنشطة في معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الصعيد الدولي. وكثيرون من مواطنينا الشجعان المحافظين على السلام لقوا حتفهم في سبيل قضية السلام ومن أجل إرساء السلام.

وديباجة ميثاق منظمتنا تعبر عن تصميم شعوب الأمم المتحدة على

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف".

ونحن، شعوب العالم، يمكننا أن ننفذ هذا التصميم تنفيذا كاملا باتباع ثقافة للسلام، ثم تطرى الديباجة على ممارسة التسامح لكي نعيش معا في سلام وحسن جوار بعضنا مع البعض، ولكي نضم قوانا فنحتفظ بالسلم والأمن الدوليين. ولكي نكفل ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة. وبعبارة أخرى، فإن الميثاق ينصحنا كلنا، فرادى وجماعات، كبارا وصغارا أقوياء وضعفاء، أن نتعايش في إطار ثقافة للسلام. وفضلا عن ذلك، فإن الميثاق يدعونا كلنا إلى صون السلم الدولي، وتنمية علاقات الصداقة بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي، وهذه هي الدعائم التي تترسخ عليها ثقافة للسلام.

وتعتقد فيجي أن التعليم يمكن أن يكون الوسيلة الوحيدة الأكثر فعالية لبناء ثقافة للسلام. والواقع أن كل المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي عقدت في الأعوام الستة الماضية - قمة الأرض في ريو، والمؤتمر

العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين - أكدت على الدور الأساسي للتعليم في تحقيق أهداف العدالة والمساواة والتنمية والسلام. وبالمثل، فإن جميع أعضاء اليونسكو أكدوا من جديد، في المؤتمر العام الأخير، اعتقادهم بأن التعليم هو الوسيلة الأساسية لتحقيق الديمقراطية والتنمية والسلام.

ولهذا، هناك حاجة ماسة إلى إصلاح نظامنا التعليمي. وعلينا أن ننظر في مناهجنا، وأن ندرس الاحتياجات الجديدة للألف سنة القادمة، وأن نصمم مقررات تعليمية تُعدنا وتُعد تلامذتنا، وهُم قادة الجيل القادم، لا للممارسات المكلفة في مجال حفظ السلام فحسب، بل للاستجابة المبكرة للعلامات التي تنذر بتهديدات للأمن يمكن مواجهتها عن طريق الجهود المدنية التي غالبا ما تبذل لبناء السلام ومنع الحرب.

وهذا هو السبب الرئيسي في أن بلدي سيواصل الدعوة من هذه المنصة إلى إنشاء دائرة أو وحدة خاصة في الأمم المتحدة فورا لتنفيذ الدبلوماسية الوقائية من أجل منع الصراع وحسمه. وتكفل هذه الوحدة الاكتشاف المبكر للصراعات المحتملة لكي يتمكن مجتمعنا من التصرف في الوقت المناسب لبناء السلام بدلا من الاستجابة لحالات يكون العنف قد اندلع فيها.

وقد ذكّرنا الأمين العام السابق، في "خطة للسلام" التي وضعها، بأن حفظ السلام ليس كافيا، فهناك أيضا بناء السلام. والسلام هو الشرط الأساسي. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون تنمية. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية دون سلام. والسلام يجب أن يكون حق من حقوق الإنسان، وحق أساسي لكل البشر.

ولهذا يود وفد بلدي أن يشيد إشادة خاصة باليونسكو لمشاركتها الفعالة في الأنشطة المختلفة لثقافة للسلام على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وبخاصة من خلال برامجها التعليمية والعلمية والثقافية والإعلامية، وللارتقاء بمستوى الوعي العالمي.

ويسلّم وفد بلدي بأنه من الأولويات العالمية أن تنبذ الدول الحرب وتشارك في ثقافة للسلام.

وثقافة للسلام تسهم في التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي المستمر في البلدان النامية لعالمنا، وتسمح بتوجيه بلايين الدولارات، التي تنفق كل عام على أسلحة الموت والدمار الشامل، صوب القضاء على الفقر وتيسير التنمية البشرية وجعل عالمنا مكانا أفضل تعيش فيه كل البلدان، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

والاعتماد المبكر لإعلان وبرنامج عمل عن ثقافة للسلام سيفيد كل دولة من دول العالم. ولهذا ندعو الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شهدت البشرية في نصف القرن الذي انقضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فترة من الصراع المستمر في أجزاء عديدة من المعمورة. وفي أحد التقديرات، دارت منذئذ أكثر من ١٣٨ حربا، أسفرت عن أكثر من ٢٥ مليون وفاة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية وحدها، سجلت الأمم المتحدة ٨٢ صراعاً، دار ٧٩ منها داخل الدول. ومن المفارقة أن تظل البشرية حتى بعد سفك الدماء الرهيب في الحربين العالميتين، تعاني من الآثار المأساوية للعنف والصراع المسلح.

والمفارقة هي أن السلام ليس غريبا على الإنسان. فالتاريخ حافل بالأمثلة على الناس الذين تعلموا أن يعيشوا في سلام ووئام. ومع ذلك، لا يزال العنف يفسد السلوك البشري. ويبدو أنه منغرس في ثقافتنا أن السلام غالبا ما يظهر كوقفة قصيرة بين الصراعات.

فالعنف ضارب بجذوره في عقول الرجال. ولذلك، يجب أن يصبح السلام جزءا لا يتجزأ من وعينا. ونحن بحاجة كأفراد إلى جعل ثقافة السلام تنبع من داخلنا. وكمجتمع، بحاجة إلى أن نضفي على ممارسة السلام طابعا مؤسسيا.

إن بناء ثقافة السلام هي مبادرة موضع ترحيب وجيدة التوقيت. والفلبين، التي خبرت بنفسها العواقب المأساوية للصراع المسلح، تقف بثبات وراء هذه المبادرة. ونحن ندعم بقوة الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لإشراك مجتمع الدول بأسره في بناء ثقافة السلام. ولهذا السبب،

انضمت الفلبين إلى دول أخرى في تقديم قرار إلى الجمعية العامة حول ثقافة السلام. وقامت الفلبين، في إطار برنامجها الوطني لثقافة السلام، برعاية المحفل الدولي الثاني المعني بثقافة السلام، المعقود في مانيلا في عام ١٩٩٥، بالتعاون مع اليونسكو. ومن قبيل متابعة هذا المحفل، وتمشيا مع اتفاق السلام الذي وقّع في عام ١٩٩٦ بين حكومة الفلبين وجبهة مورو للتحرير الوطني، قبل الرئيس فيديل راموس اقتراح مدير عام اليونسكو إنشاء مركز لثقافة السلام في الفلبين. إضافة إلى ذلك، تطور حكومة الفلبين برامج رسمية وغير رسمية لثقافة السلام وتنشئ شبكة من مراكز السلام في جميع أنحاء البلاد.

وبصورة عامة، نرى أن الوثيقة A/52/292، "نحو ثقافة للسلام"، أساس مفيد لمناقشة عناصر لمشروع إعلان وبرنامج عمل مؤقتين بشأن ثقافة السلام. ونقدر الجهود التي تبذلها اليونسكو لإعداد هذه الوثيقة وإتاحتها للوفود.

إننا نتفق مع مدير عام اليونسكو بأن الوقت قد حان لتتصدى الأمم المتحدة مباشرة لتحدي إشاعة ثقافة السلام. وفي حين أن الثقافة ستظل تلعب دورا حاسما في هذا الصدد، فإن هناك حاجة لجهود متضافرة ومنسقة على امتداد جبهة واسعة. ويتعين على الحكومات أن تقوم بدور الريادة في هذا المسعى. فبوسع الحكومات، أكثر من أي مؤسسة أخرى في المجتمع، أن تعبئ بفعالية العزم والموارد لاستمرار التقدم في بناء ثقافة السلام. ولذلك، ينبغي أن يجسد مشروع الإعلان وبرنامج العمل حول ثقافة السلام هذا المبدأ الرئيسي.

ونرى أن من المناسب أن يجري التذكير في مقدمة مشروع الإعلان بالاتفاقات الدولية ذات الصلة. إلا أنه ينبغي أن يرد بعد المقدمة تقييم شامل للتقدم الذي أحرز حتى الآن في النهوض بثقافة السلام. فهذا من شأنه أن يوفر لنا نقطة مرجعية تبين لنا أين نقف في الوقت الراهن، وأن يبين لنا أيضا إلى أين نريد أن نصل، وما هي العقبات التي تعترض طريقنا، وكيف يمكن للأمم المتحدة التغلب على هذه العقبات.

وينص مشروع برنامج العمل على أن تحدي النهوض بثقافة السلام ينبغي أن يكون محور جدول أعمال الأمم المتحدة، وهذا حق. ونحن نتفق مع الرأي المتمثل في أن مهمة الأمم المتحدة الرئيسية هي وصل شتى جهود السلام التي تبذل في جميع أنحاء العالم وتشجيع قيام حركة عالمية للسلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ شبكة شراكة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني داخل الحدود الوطنية وعبرها. إن العمل المشترك لبناء توافق في الآراء ووضع المعايير هو مصدر قوة الأمم المتحدة. وينبغي أن يستفيد مشروع برنامج العمل من نقاط القوة هذه لتدعيم برامج اليونسكو المتصلة بالثقافة والمعلومات والاتصالات.

إننا نوافق على أن هناك حاجة لآلية تنسيق من نوع ما لكفالة التنفيذ المنسق لبرنامج العمل. فعلى المستوى الحكومي الدولي، ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إمكانية توزيع المهام المحددة في مشروع برنامج العمل لتنفذها الهيئة المناسبة في الأمم المتحدة. وينبغي النظر أيضا في تلقي دعم منسق من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وربما، من لجنة التنسيق الإدارية.

ومما له أهمية حاسمة لتنفيذ برنامج العمل تمويل أنشطة النهوض بثقافة السلام. وقد تكون نقطة البداية هي تجميع الموارد المتاحة بالفعل في إطار منظومة الأمم المتحدة المخصصة لأنشطة تتصل بالسلام لتمويل البرامج المشتركة. كما أن تقاسم الأموال التي تقدمها الحكومات والمنظمات غير الحكومية يضاعف من توفر الموارد لتمويل الأنشطة المهمة استراتيجيا.

هذه هي تعليقات وفد الفلبين الأولية الموجزة على مشروع الإعلان وبرنامج العمل المؤقتين بشأن ثقافة للسلام.

السيد كاستانيدا - كورنيخو (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يُشرفني أن أتكلم في إطار البند ١٥٦ من جدول الأعمال، "نحو ثقافة للسلام،" باسم بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

اسمحوا لي أولا أن أعرب للأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

عن امتناننا لهما على تقديمهما التقرير (A/52/292)، بشأن الموضوع المعروض علينا، الذي نعتقد أنه بالغ الأهمية لمناقشاتنا في الجمعية. ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا للملاحظات التي أدلى بها المتكلمون السابقون الذين يمثلون وفودا شاركت أيضا في تقديم مشروع القرار.

كما سلَّم المؤتمر العام الثامن والعشرون لليونسكو في عام ١٩٩٥ فإن الانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام هو تحد من أكبر التحديات التي تواجهها البشرية اليوم. وحيث أن السلام يتجاوز الاتفاقات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية بين الدول، لا بد من عملية استيعاب لقيمه الأساسية في عقول المواطنين من رجال ونساء.

وقد عانت شعوب أمريكا الوسطى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من عواقب انتشار ثقافة الحرب. فلمدة تزيد على عقد، انجررنا باطراد إلى دوامة تدمير مادي وروحي، أضعفت في النهاية مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية إلى حد كبير.

وقد حققت أمريكا الوسطى السلام الآن بدعم المجتمع الدولي ومختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وتحولت الجهود المشتركة لبناء ثقافة للسلام في المنطقة من نقاش أكاديمي إلى حقيقة من حقائق الحياة اليومية، نُشجع فيها ونُعزز قيم السلام الملموسة، وهي: التسامح، واحترام حقوق الإنسان، والتضامن، والعدالة الاجتماعية، ونبذ العنف بوصفه وسيلة لحل الصراعات الاجتماعية أو الصراعات من أي نوع آخر، وجميعها عناصر تُسهم في التنمية المتكاملة لشعوبنا.

إن الترويج لثقافة للسلام، في نظر أبناء أمريكا الوسطى، يعني وجود معرفة عميقة وعلمية بالمجتمع الذي نعمل فيه، وبتنوعه وتاريخه، ويعني وجود رؤية واضحة للمجتمع الذي نريد بناءه للمستقبل، واحترام لقيمه وإمكاناته. وهذا يمثل تحديا هائلا لشعوبنا وقادتنا لأنه ينطوي على توفر بيئة اجتماعية متطورة وداعمة، وعلى تمكين مواطني الغد بروح مبدعة، ليكونوا أناسا قادرين على أن ينموا بأنفسهم طاقاتهم الإيجابية.

إننا مقتنعون بأن التربية تؤدي دورا لا غنى عنه في هذه العملية الإبداعية. ولكنها تربية من نوع يتجاوز النواحي الرسمية ويفي بالمطالب الحقيقية والظروف الخاصة لكل شعب من شعوبنا. وفي اعتقادنا أن أقل ما تتطلبه هذه التربية هو توفر المستويات الإدراكية والتنموية الثلاثة التالية.

أولا، تتطلب تربية تنمي احترام الذات، لأن المجتمعات التي تمر بصراعات تكون بدون شك مجتمعات منقسمة وتحتاج إلى أن تعزز الإحساس بالانتماء في إطار من الوعي الجماعي. وهذه الثقافة ينبغي أن تعطي الشكل المؤسسي لذلك الإحساس بالانتماء، وأن تنمي احترام الذات لدى كل مواطن من مواطنينا، بما يمكنهم من قبول القيم العالمية، وأن يثروها بقيمهم الخاصة.

ثانيا، تتطلب تربية تنمي روح التضامن التي تكفل لشعوبنا، كشرط أساسي للوئام الجماعي، التكامل الدائم القائم على أساس متين من احترام الذات على المستويين الشخصي والوطني؛ وهي ثقافة تعمق مبدأ تقاسم المسؤولية تعميقا متزايدا في عقول المواطنين وقلوبهم.

ثالثا، تتطلب تربية ترسخ مبادئ التنمية، لكفالة بناء عالم تشبع فيه الاحتياجات الروحية والمادية، على أساس احترام الذات النشط والداعم، لأننا نؤمن بأن أحد أغراض التربية هو تزويد الفرد بالقدرة على معرفة الذات والتفاعل مع الذات وإشباع الذات.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، نود أن نبرز النداء العالمي الذي وجَّهه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لدى افتتاح المنتدى الوطني للتفكير في التعليم وفي ثقافة السلام، والذي عقد في السلفادور في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وفي ذلك النداء، أكد مدير عام اليونسكو، في جملة أمور، أن إشاعة تعلُّم ثقافة السلام وممارستها يتطلبان تعليما رسميا وكذلك تعليما غير رسمي كالذي نكتسبه من مختلف نواحي الحياة اليومية؛ وأن المهم هو إعطاء الأولوية للاتصالات والتبادلات والإبداع الثقافي على المستويات الوطنية والدولية، باعتبارها أدوات لتقدير واحترام إخوتنا من بني البشر والاختلافات القائمة بيننا؛ وأن تعزيز التعاون الدولي الذي يستهدف القضاء على الأسباب

الاجتماعية - الاقتصادية الكامنة وراء الصراعات المسلحة والحروب هو أحد المهام الأساسية في بناء عالم أفضل للجميع.

وقد استمع إلى هذا النداء، ضمن آخرين، أكثر من ٤٠٠ من البرلمانيين من مختلف الهيئات التشريعية في الأمريكتين، اجتمعوا في مدينة كويبيك، كندا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي الإعلان الذي اعتمد في إطار المؤتمر البرلماني الأول للأمريكتين أعربوا عن تأييدهم لمبادرة اليونسكو الرامية إلى نشر قيم السلام من خلال احترام حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة السلام. وهكذا آن الأوان لترجمة أقوالنا إلى أفعال، وللتعمق في تنفيذ البرامج الوطنية لثقافة السلام في كل دولة من الدول الأعضاء، ولإعداد مثل هذه البرامج في الدول التي لم تقم بذلك حتى الآن، وللإسهام، عن هذا السبيل، في إثراء الوعي الجماعي لدى المجتمع الدولي.

وفي التقرير الذي عرضه الأمين العام على الدول الأعضاء، بالتنسيق مع المدير العام لليونسكو، نجد عناصر هامة عديدة لصياغة مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام. ونعتقد أن المساهمات التي يمكن أن نقدمها - نحن الوفود - في الأشهر المقبلة ستكون بالغة القيمة في زيادة صقل هذا المشروع.

أخيرا أقول إننا ملتزمون التزاما راسخا بإعطاء دفعة قوية لهذه المبادرة التي نعتقد أنها ستسهم إسهاما هائلا في تهيئة مناخ دولي يفضي إلى ترسيخ قيم ثقافة السلام في أذهان الرجال والنساء كافة. وإننا لعلى يقين من أن ذلك يقربنا أكثر فأكثر من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن بناء عالم أفضل للجميع.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أيما سرور أن أعرب هذا الصباح عن مدى تحمس وفد بلدي في تأييد مشروع القرار الذي عرضه ممثل بنغلاديش منذ قليل، والمعنون "نحو ثقافة للسلام"، وهو موضوع يكتسي في نظرنا أهمية بالغة.

لقد شاركت كوت ديفوار في تقديم مشروع القرار هذا، كما أننا نوافق تماما على الحجج ذات الصلة بالموضوع والتي ساقها سائر مقدمي مشروع القرار وكل المتكلمين السابقين.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على التقرير الممتاز الذي قدمته عن هذا البند، والوارد في الوثيقة A/52/292.

إن أنشطة حفظ السلام، وإدارة الحالات الإنسانية الناجمة عن الصراعات المسلحة، والدفاع عن حقوق الإنسان، أصبحت الآن، أكثر من أي وقت مضى، تحتل مكان الصدارة في أعمال الأمم المتحدة، وليس من باب الصدفة إذن أن تحتل هذه الأنشطة مكانا بارزا في الشكل الجديد للأمم المتحدة.

ونحن نعرب عن ثنائنا وإعجابنا واحترامنا للنجاحات العديدة التي حققتها عمليات حفظ السلام التي تتولاها الأمم المتحدة والتي تبرهن - إن كانت هناك حاجة إلى برهان - على قدرة المنظمة والخبرة التي اكتسبتها في هذا الميدان الهام والحيوي. هذا فضلا عن المبالغ النقدية الكبيرة التي أمكن توفيرها لتنفيذ وإتمام هذه البعثات.

وهكذا، لئن كان من الصحيح أن ثمة ضرورة للتدخل في الصراعات العنيفة بعد اندلاعها سعيا إلى استعادة السلام والحفاظ عليه وتوطيده والبدء في عملية التعمير، فإننا نعتقد أنه من الأساسي بنفس القدر، بل ومن الأكثر فعالية، أن ندرأ هذا العنف بالتصدي للأسباب الكامنة وراءه. وهنا يكمن المبرر لتشجيع ثقافة السلام في مجتمعاتنا المختلفة.

وعلاوة على ذلك، ففي الفترة التي تعقب انتهاء الصراع لا يمكن لأي جهد للتعمير أن يكتمل حقا ما لم يكن مشتملا على عنصر ينطوي على ثقافة السلام.

ونحن في كوت ديفوار جعلنا من السلام ديننا الثاني، لأننا تعلمنا أن السلام هو أغلى ما نملكه. فبدون السلام لا يمكن مباشرة أي نشاط مستدام بناء. وبفضل مناخ السلام السائد في بلدنا، والذي نبقي عليه، من خلال عملية حوار مستمرة ومتأنية، تمتعنا وما زلنا نتمتع، بنعمة من الله، باستقرار وتماسك راسخين، سمحا لنا بتكريس كل طاقاتنا لتنمية البلد. وكل هذا كان ممكنا بفضل ثقافة السلام التي تتأصل جذورها في تراثنا المجتمعي.

والهدف من مشروع القرار A/52/L.4 - وهو إعداد مشروع إعلان وبرنامج عمل عن ثقافة السلام - يستجيب، في اعتقادنا، لشاغل أساسي من شواغل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأنه من الصحيح أننا جميعا هنا أمم محبة للسلام، وأتحدى أي أحد أن يثبت عكس ذلك.

وبالتالي فإن المساعدة على الانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، هي بكل تأكيد جهد نبيل، ولا يوجد بيننا من يريد أن يتخلف عن المشاركة فيه.

وهذا ما دعا وفد بلدي إلى تأييد اقتراح ممثل بنغلاديش بأن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.4 بتوافق الآراء.

السيد ساغييركاباييرو (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من دواعي الشرف لوفد باراغواي أن يتكلم نيابة عن مجموعة ريو بشأن البند ١٥٦ من جدول الأعمال بعنوان "نحو ثقافة للسلام".

إن ثقافة السلام اليوم مسألة حيوية بالنسبة للعالم كله. وتحويل ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة للسلام وعدم العنف إنما هو استجابة للمبادئ الواردة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة:

"أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ..

"أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار".

ومنذ بعض الوقت، والبشرية تتوق إلى وضع استراتيجية عالمية للتعايش واحترام القيم الفردية والجماعية وحقوق الإنسان. وهي تتوق أيضا إلى إشاعة وتعليم سلوكيات احترام مبادئ الحرية، والعدالة، والديمقراطية والتسامح، والتضامن باعتبارها الأساس لرفض العنف وعدم احترام الحياة. والأهم من ذلك أنها تسعى إلى تجنب النزاعات المسلحة بكل مضاعفاتها السلبية.

إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في إشاعتها لهذا البرنامج، إنما تستلهم هذه القيم. وعلاوة على ذلك، فهدفنا الأول هو أن تعد العالم للتحول من ثقافة العنف والمواجهة المسلحة والصراعات بين الأشقاء وهلاك الحرث والنسل إلى ثقافة السلم. والبلدان الأعضاء بمجموعة ريو ترغب في عالم أفضل، في قرن حادي وعشرين تحكمه مبادئ السلام والتعايش السلمي، والتسامح، واحترام حقوق الإنسان والصداقة بين الأمم والجماعات العرقية والدينية. ونحن نرغب أيضا في تطوير ثقافة تسهل الحصول العام الشامل على التعليم والعمل.

ونحن نتفهم تفهما تاما أن هذه مهمة لا يقوم بها الأفراد، أو البلدان أو المنظمات بمفردها، ولا الأمم المتحدة وحدها. وكما أشارت اليونسكو، هذه مهمة تتطلب اشتراك جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والطوائف المدنية والدينية ووسائط الإعلام. ولهذا فإن ثقافة السلام ينبغي أن تكون منهاجا للمعلمين وقوة مرشدة للسياسيين، والبرلمانيين، والزعماء، وعلى المدى الطويل، لكل المسؤولين عن بناء المستقبل.

السيدة مارتينيز (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مع أن موقف بلدي بينه بالفعل ممثل باراغواي في بيانه نيابة عن مجموعة ريو، يود وفد بلدي أن يضيف القليل من الملاحظات من جانبه.

منذ خمسين عاما، اجتمع زعماء العالم بغرض إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولذلك، حان الوقت كي نجدد التزامنا بالعمل معا للنهوض بمسعى عالمي نحو ثقافة السلام. ومما لا شك فيه أن أعضاء الأمم المتحدة عليهم واجب إشاعة روح السلام، والاحترام والتضامن، والعيش في وئام مع هذه المبادئ. وعلى المستوى الداخلي، يكمن جوهر مفهوم ثقافة السلام في حق بناء مستقبل قائم على العدالة والمشاركة الديمقراطية والتعليم الملائم واحترام التقاليد التي تعزز احترام حقوق الإنسان، وهذا كله بشكل متزامن مع ممارسة الحق في التنمية.

ومفهوم ثقافة السلام له جذور عميقة في شعب إكوادور. ونحن نعتبر أنفسنا - بفخر - محبين للسلام

ونسعى إلى الاحتفاظ بوصف "جزيرة السلام" الذي نحن معروفون به على المستوى الدولي. ومع ذلك، نعترف بأن هذا الوضع الإيجابي يجب أن ترافقه سياسة بناء جماعي - اقتصادي، ومالي، واجتماعي وبيئي، وهذه واحدة من أهم المهام التي تواجه البشرية. إن الطريق نحو ثقافة السلام في عالم اليوم المترابط يتطلب تعاونا دوليا. إن السلام ليس مجرد غياب النزاع المسلح؛ إنه يشتمل على الأبعاد غير العسكرية للأمن الإنساني والتنمية المستدامة. وشعب إكوادور يواصل الكفاح لتحقيق مبادئ ومثل السلام والتنمية.

إن وفد بلدي يرحب ويشيد بتقديم التقرير الممتاز الذي أعده المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الأنشطة التربوية في إطار مشروع "نحو ثقافة للسلام" الوارد في الوثيقة A/52/292.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن وفد بلدي يؤيد فحوى التقرير ويؤكد إسهامه المفيد في تسجيل العناصر الممكنة لمشروع برنامج عمل. ونحن نعترف بأن الربط بين المساواة، والتنمية والسلام هو وحده الذي يمكن أن يجنبنا إلى الأبد شبح الحرب والتفاوت بين البشر. ولذلك، نؤكد مجددا الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يعرب عن التزامه التام بالاشتراك بشكل نشط، في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، في دراسة مشروع إعلان وبرنامج عمل بشأن ثقافة للسلام، ونأمل أن تلقى الترحيب على نطاق واسع.

السيد أندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأمم المتحدة - منذ نشأتها في عام ١٩٤٥ - تتقدم التوق المشترك للإنسانية إلى عالم سلمي، عادل مزدهر - عالم متحرر في نهاية المطاف من الحرب والجشع وسائر النزوات الإنسانية والاجتماعية البغيضة.

إن واضعي ميثاق الأمم المتحدة الأذكياء التطلعيين وسائر الناس منا المستفيدين بحكمتهم وتصورهم الجماعيين لديهم ما يبرر الأمل في الدعم الحاسم لنظام عالمي ديمقراطي مستقر رحيم من شأنه أن يقطع الصلة بالماضي الذي كان يتسم بحربين لم يسبق لهما مثيل ومن أكثر الحروب تدميرا في هذا القرن.

ولكن الحالة لم تتغير كثيرا منذ عام ١٩٤٥. ولسوء الطالع، لا يزال العام يشهد الكثير من الحروب العادلة وغير العادلة، والنزاعات الإقليمية، والاضطرابات المدنية والعرقية، وأشكالا حادة من المعاناة، وتدهور البيئة، وتعريض الأرواح نفسها للخطر؛ وهي تزيد ولا تقل.

لذلك، فمن المناسب تماما أن يتناول المجتمع الدولي اليوم البند ١٥٦ من جدول الأعمال المعنون "نحو ثقافة للسلام". وبالإضافة إلى ذلك فإن الألفية الجديدة ستبدأ بعد سنتين ومن المهم أن نضاعف جهودنا لنعيد تأكيد التزامنا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية أحزانا يعجز عنها الوصف.

وهناك في الأفق رؤيا جديدة لعالم يسوده السلم والوئام وآمال عامة للتقدم الاجتماعي والرخاء الاقتصادي.

وتلتزم حكومة بلادي بمبادئ صون السلم والأمن الدوليين، التي تكفل مستقبلا يسوده السلم للأجيال المقبلة. وثمة تطور هام يجتازه المجتمع الدولي يتمثل في الوصول إلى منعطف تاريخي يفضل فيه الحوار على المواجهة، مما يبشر على نحو بيّن بالخير لرغبتنا الجماعية في السلم والأمن العالميين. وهناك أمثلة كثيرة لهذا، على المستوى العالمي.

وغني عن البيان أن التعاون والتضامن الدوليين هامان في عالمنا المعاصر. وينبغي مع ذلك أن نؤكد أن التعاون ينبغي أن يستند إلى الاحترام المتبادل والمنفعة لجميع الأمم.

عندما حققت ناميبيا الاستقلال في عام ١٩٩٠، شرعت الحكومة في اتباع سياسة تقدمية للغاية، وهي سياسة المصالحة الوطنية. واختارت ناميبيا حكومة وشعبا هذه العملية الصعبة، والضرورية في نفس الوقت، التي تأخذ في الاعتبار كفاحنا الطويل من أجل الاستقلال، ودفعتنا إلى أن نقول إن الناميبيين جميعا سيسعون معا

إلى تحقيق المصالحة الوطنية والنهوض بالسلم والوحدة والولاء المشترك لبلدنا.

لذلك فإن ناميبيا، إذ تشارك في تقديم مشروع القرار A/52/L.4، تؤيد تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (A/52/292). ونعتقد أن التقرير يوفر لنا جميعا العناصر الضرورية التي يمكننا على أساسها وضع مشروع إعلان للأمم المتحدة عن ثقافة السلام بما في ذلك طريقة العمل الضرورية لتنفيذه وتعزيزه.

وأود في هذه المرحلة أن أعبر عن تقدير وفدي للتوافق والتعاون القائمين بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ١٩٩٥-٢٠٠٤ ونرحب بمذكرة التفاهم التي وقعتها هذه المنظمات.

ومن الضروري قطعا أن نتناول الأسباب الجذرية للعنف، وبالتالي الإجراءات التي نعتزم اتخاذها لتهيئة ثقافة للسلام تساعد في نبذ العنف. وينطبق هنا القول المأثور بأن الوقاية خير من العلاج. وبالاضافة إلى ذلك يعتقد وفدي أن هذا النهج سيكون نهجا تدخليا نافعا اقتصاديا.

ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار الجهود المختلفة التي تبذلها في الوقت الحاضر عناصر فاعلة متعددة للتحول من ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة السلام واللاعنف، وذلك على الصعيد العالمي. لذلك يشرفني أن أبلغ الجمعية العامة بالجهود التي تقوم بها حكومة بلدي في هذا الصدد.

لقد شرعنا في ناميبيا وموزامبيق وزمبابوي بدءا من أيلول/سبتمبر من هذا العام في عملية النهوض بالتعليم في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية وذلك بدعم مادي سخي من وكالة التنمية الدولية في الدانمرك. ونتصور أن يستمر هذا المشروع أربع سنوات وأن يهتم بتطوير الأدوات التعليمية وتطوير المناهج اللازمة لإدماج الأدوات الجديدة في مناهج التدريس وتدريب المدرسين وإعداد المدرسين أنفسهم. وتقوم بتنفيذ هذا المشروع وزارات التعليم واليونسكو في بلداننا. وهذا المشروع، في رأينا، يكمل ويدعم جميع التدابير الأخرى التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتحقيق السلام، مثل الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام وبناء السلام ونزع السلاح، والتنمية الاقتصادية. ولذلك فإننا نطلب إلى جميع الهيئات المعنية أن تنسق جهودها حتى تتضافر هذه الجهود ويشد بعضها أزر بعض.

كذلك ينبغي أن يقوم التعاون أيضا في تنفيذ نتائج جميع المؤتمرات العالمية الأخيرة لأن هذا يساعد في توطيد ثقافة السلام.

أخيرا اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أنهي حديثي بفكرة مؤداها، أنه عن طريق الشراكة الفعالة للحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية يمكن أن يصبح إعلان الأمم المتحدة لثقافة السلام، حقيقة واقعة.

السيدة فلوريس بريدا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لأول مرة يدرج البند ١٥٦ المعنون "نحو ثقافة للسلام" على جدول أعمال الجمعية العامة. ولذلك فهو يستحق أن نوليه الاهتمام والانتباه. واذا كانت الجمعية العامة لم تنظر في هذه المسألة من قبل فإن هذا لا يعني أنها لم تكن تدركها أو أنها كانت بعيدة عن خاطرنا. ومنذ أن قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبصفة خاصة مديرها العام السيد فدريكو ماير، ببعث الحياة في هذا الاقتراح دأبنا على متابعة تطوره عن كثب. وانتظرنا بفارغ الصبر أن يجري المؤتمر العام التاسع والعشرون لليونسكو مناقشة وبحثا متعمقين لهذا المفهوم على أساس الاقتراحات التي وضع إطارها المدير العام ليعطي للجمعية فكرة أكثر شمولا. ويرحب وفدي باهتمام السيد فدريكو ماير بإشراك منظومة الأمم المتحدة بأكملها في مناقشة عريضة بشأن هذا المشروع.

وقد قيل بحق إن الحروب تتولد في عقول البشر، وفي عقولهم يجب أن يترسخ نبذ العنف. وينبغي أن نضيف إلى ذلك الكثير: ففي عقول البشر تتولد الأنانية والطمع والعنصرية والظلم بيد أننا نتجاهل القيم الكامنة في جنسنا البشري إذا نسينا قيمة الإنسان بوصفه قبل كل شيء كائنا اجتماعيا، وفي عبارات توماس مان: الإنسان فوق كل شيء هو ذاته وظروفه.

ما معنى ذلك؟ إنه يعني أن الإنسان انعكاس للوقت الذي يعيش فيه والمجتمع الذي يحيا في ظله. يعني أن التغيير ينبغي أن يكون عميقا وأن يكون هيكليا تقريبا. وأن أسباب الأمراض التي نريد التخلص منها تكمن في أوجه التفاوت الموجودة في العالم، والتزايد المستمر للاختلافات السحيقة بين الغني والفقير، وفي الظلم الاجتماعي وأوجه التباين بين الأمم.

نحن لا نستطيع الكلام عن ثقافة للسلام تكون حقيقية إذا لم نتصد للأسباب الجذرية للمشاكل أو نتوصل إلى تعريف واضح لطبيعتها ونطاقها.

وكيف يمكننا الكلام من الناحيتين النظرية والفلسفية عن ثقافة للسلام في عالم نجد فيه أن الفقراء يزدادون عددا وفقرا، عالم يمتلك فيه ٣٥٨ فردا أصولا تزيد عن الإيرادات السنوية المجتمعة لبلدان يسكنها ٢,٥ بليون نسمة، أي قرابة ٤٥ في المائة من سكان العالم. ومن غير الممكن حتى للعبارات الخطابية المضللة عن العولمة الليبرالية الجديدة أن تخفف من وطأة الواقع القاسي الذي نعيشه اليوم. فهناك ما يزيد عن ٥٠٧ مليون شخص - أي ما يقرب من ١٣ في المائة من سكان العالم - يموتون قبل بلوغ سن ٤٠ سنة؛ وأكثر من ٨٠٠ مليون شخص أميون؛ وأكثر من ١٥٨ مليون طفل يعانون من سوء التغذية.

وتؤدي الفجوات الناجمة عن هذا النموذج المفروض في مجالات أساسية، مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي فضلا عن الإقصاء المعمم للجماعات التي تشكل الأغلبية، إلى فرض طريق محفوف بالمخاطر علينا. غير أن المسكنات التي يجري التماسها اليوم لا تستهدف إيجاد حلول منصفة. بل هي على العكس تماما ترمي إلى تفادي الثورة الاجتماعية التي يتمثل سببها ليس في العنف ذاته وإنما في الظلم الذي يصل إلى أقصى درجاته.

والثقافة، التي تعتبر كلاً لا يتجزأ، تشكل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الفكرية للإنسان. وهي تفترض مسبقا المساواة في فرص وصول الأطفال والرجال والنساء إلى علم المعرفة، والتمتع بكل الأشياء الجميلة والنفيسة التي توارثها الجنس البشري، والنهوض بالفكر الإنساني. والثقافة، بكل تنوعها، ينبغي أن يكون لها دور في الاتصالات وفي تعزيز زيادة التفاهم فيما بين الشعوب والبلدان.

إن السلام يعني ما هو أكثر بكثير من مجرد غياب الحرب. ولن يكون هناك أي سلام بدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعكس صحيح وينطوي السلام على التزام بنبذ القوة، أو استخدام القوة، في العلاقات الدولية. وهو يتطلب احترام مبادئ تقرير المصير والسلامة الإقليمية لجميع الدول. كما أنه يعني معارضة أي مظهر من مظاهر الاستعمار أو الاستعمار الجديد، أو العنصرية أو التمييز العنصري، أو انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان تحدث فيه.

ولا يمكن تصور السلام في ظل أوامر تمليها دولة كبرى ومحاولات تبذل لتفرض على العالم تدابير أحادية من خارج الحدود وقوانين ترمي إلى إخضاع شعوب ودول مستقلة بالقوة والتخويف.

ونحن مقتنعون بأننا لو أدمجنا هذه العناصر في مشروع إعلان وبرنامج عمل حول ثقافة للسلام، فإننا نكون قد قدمنا إسهاما كبيرا في تقديم زخم جديد إلى هذا المشروع.

وفي الوقت نفسه، يرى وفد بلدي أنه نتيجة لهذه المناقشة، ينبغي أن يطلب مشروع القرار الذي يجري تعميمه اليوم في هذه القاعة أولا وقبل كل شيء أن تقدم جميع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية آراءها مكتوبة حول التقرير A/52/292 إن هذه الجمعية عن طريق الأمين العام قبل أن يتم تقديم مشروع نهائي إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

ويؤكد وفد بلدي مجددا التزامه بمواصلة العمل نحو ثقافة للسلام تكون حقيقية ومؤسسة على قيام عالم يسوده الإنصاف والعدالة الاجتماعية ويتحول فيه الحق في التنمية من مجرد حلم إلى واقع حي.

السيد عروة (السودان): أود أن أعبر عن سعادة وفد بلادي لتناول الجمعية العامة للبند ١٥٦ المعنون "نحو ثقافة للسلام" خلال هذه الدورة. وقناعتنا سيدي الرئيس أن السلام وثقافته لم يعد مجرد هدف أو غاية منشودة

فحسب وإنما أضحى عملية شاملة لإحداث تحول مؤسسي وعمل طويل المدى لبناء حصون السلام في عقول البشر.

قبل أيام قليلة التقى رئيس وفد السودان في اجتماعات الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو بالسيد فدريكو مايور المدير العام للمنظمة وتباحث معه حول قضايا هامة تربط بين السودان والمنظمة، وكان على رأسها مسألة ثقافة السلام، والطرق والوسائل اللازمة لتعزيز التعاون القائم في هذا الصدد بين المنظمة وبلادي. ولعله من الواجب أن أذكر أن بلادي، ومنذ أن أطلقت اليونسكو مفهوم ثقافة السلام، قد تعاونت مع المنظمة لتحقيق أهدافه ومراميه، وشاركت بلادي بوفود عالية في جولات برشلونة ونوردفيك بهولندا التي نظمت لمناقشة قضايا السودان في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦. خلال الجولتين تبادل وفد الحكومة والوفود المشاركة الأخرى الرأي بحرية حول القضايا الجوهرية التي تمس التنمية والسلام في بلادي، وتم التأكيد في إعلان برشلونة على الالتزام بمواصلة الحوار في إطار مبادرة دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وعلى الصعيد الوطني خطت بلادي خطوات جادة نحو تمكين ثقافة السلام بعد أن تم التوصل إلى اتفاقية الخرطوم للسلام في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وذلك من خلال البرامج التي تبثها إذاعة الوحدة الوطنية والتلفزيون ووسائل الإعلام المقروءة والندوات والأنشطة المدرسية التي ترمي إلى غرس قيم ثقافة السلام في عقول الرجال والنساء لتعزيز احترام الحياة وحقوق البشر المتساوية ونبذ العنف بمختلف أشكاله والتمسك بمبادئ الديمقراطية والحرية والعدل والتسامح والتضامن وتقبل الاختلاف، والتفاهم والتعايش بين مختلف الجماعات العرقية والدينية والثقافية وفيما بين الأفراد. ويسعدني أن أنقل إليكم سيدي الرئيس أننا لمسنا مردودا إيجابيا من هذه الحملة الهادفة إلى تكريس السلام وثقافته، مما شجع القائمين على أمر تلك الحملات على تكثيف جهودهم في ذلك الصدد.

إن وفد بلادي ضمن المتبنين لمشروع القرار (A/52/L.4) المعروض على الجمعية العامة. وهو كما لاحظتم مشروع متوازن يشير إلى مبادئ وقيم تتشارك فيها الإنسانية بأجمعها. فالسلام إرث عام ومن واجب هذه المنظمة الدولية تحويله إلى ثقافة من أجل الأجيال اللاحقة.

إن وفد بلادي، وبعد الاطلاع على وثيقة الجمعية العامة A/52/292 يشعر أن العناصر التي اقترحها المدير العام لليونسكو توفر أساسا جيدا للوصول إلى صيغة إعلان الأمم المتحدة وخطة عمل ثقافة السلام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): إن الكلام عن الثقافة، إذا وضعنا جانبا تعريفاتها التي لا حصر لها، هو كلام عن النشاط الذهني والسلوكي والإبداعي للإنسان. وفي موقع الثقافة المتميز، وكذلك في رفعة شأنها، يمكننا القول إنها في مكانة الصدارة، وهذا ما ينبغي أن نلاحظه، وأن نقدره، وأن نطوره، وبذلك نطور كل التفرعات الأخرى، السياسية والاجتماعية والعلمية، المرتبطة بهذه الثقافة ارتباطا لا يتزعزع: فالثقافة أصل الحضارة، والحضارة أصل العلم، والعلم في زمننا هذا، صاحب الكشوفات الثورية المدهشة في كل مجالات التقنيات.

ومع الأخذ بعين الاعتبار، انطلاقا من قانون الحركة، أن ثمة تفاعلا دائما بين الثقافة والسياسة، يحسن بنا أن نراعي بديهية ماثلة، مؤداها أن الثقافة تقوى بالسياسة، وأن السياسة تقوى بالثقافة. ومن هنا يكون الموضوع المطروح أمامنا هذا اليوم وهو ثقافة السلام، شأن سياسي، ويكون علينا أن نحدد هذا الشأن السياسي بأنه الرغبة الأكيدة في الحيلولة دون المزيد من تردي الوضع الدولي.

وعلى هذا الأساس فإننا ننظر إلى ثقافة السلام على أنها تثقيف للبشرية بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني، حيث لا مجال للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحيث يرفض الاحتلال وسيطرة الآخرين على مواردها، ويقاوم التأثير على قراراتها الداخلية وتهديد سيادتها، والسعي إلى إعادة النفوذ الاستعماري إليها في وقت يطلب فيه العالم العدل والمساواة، وتثبيت حقوق الشعوب بتقرير مصيرها.

كما أن الابتعاد عن سياسات تعميق الهوة بين الدول الصناعية المتقدمة الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة العاجزة عن توفير فرص النمو، وفرص الاستثمار الأمثل لمواردها الطبيعية والبشرية، وما يجره كل ذلك من بطالة وعجز ومديونية تتضخم عاما بعد عام، يعتبر عنصرا من عناصر التبشير بثقافة السلام.

إن ثقافة السلام، كما نفهمها، هي تعبير عن طموحات المعرفة، وتوق إلى الشعور بالأمان، والحضارة المنبثقة عن ثقافة السلام يجب أن تقف ضد كل مظاهر الجهل، والقهر، والتخلف. وكذلك لا يمكن لثقافة السلام أن تلتزم الحياد أمام كوارث الاحتلال الأجنبي، والجوع، والفقر، والتشرد، والقهر، لما لهذه الآفات من خطر على المجتمع الدولي، وتهديد للأمن والسلم الدوليين، وزرع للفوضى في العلاقات الدولية، والاعتماد على القوة العسكرية وحدها، لأن هذه القوة لا يمكن أن تقود العالم لمجرد أنها قوة ضاربة وعمياء. فالعالم يحتاج إلى التعاون، والتضامن، والتآزر من أجل ردم الهوة المتسارعة في تعمقها وتوسعها، بين مجتمع الغنى والقوة، وبين مجتمع البؤس والمعاناة والموت.

إن ثقافة السلام، بحكم تعريفها، معادية لثقافة الحرب، ولا يمكن لثقافة السلام أن تقف صامتة إزاء التحديات المطروحة أمام المجتمع البشري.

واسمحوا لي أن أؤكد على ضرورة عدم الانطلاق في التعامل مع ثقافة السلام وكأن عالم اليوم خال من الحروب أو الأسباب التي تقود إلى اندلاع الحروب. فتاريخ البشرية شاهد حي على تراجع العديد من الثقافات والأفكار النبيلة لأنها لم تجد من يدافع عنها عند تعرضها للانتهاك من قبل أعداء السلام وثقافة السلام.

وفي هذا السياق، فإن العرب الذين جعلوا من السلام جزءا أساسيا من حضارتهم وإرثهم وسلوكهم اليومي، وعنصرا متأصلا في حياتهم وعاداتهم، يجدون من الطبيعي أن تتابع الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة تعاملها بشكل حثيث مع قيم السلام والتبشير بها. وانطلاقا من ذلك قبل العرب بمفهوم الأمم المتحدة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، بينما يرفض الجانب الإسرائيلي قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتحقيق السلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، كما تبذل الحكومة الإسرائيلية الحالية كل الجهود لاستنبات بذور حرب جديدة، حروب عدوانية، من أدواتها امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية المدمرة، وقيامها بتحالفات تطويقية لسوريا من الشمال والجنوب معا.

إن ثقافة السلام هي تطلع مشروع نحو المستقبل، وسعي إلى درء النزاعات عن طريق التصدي لجذورها، وهي ليست، كما قد يفهم البعض، انطلاقا من غايات تضليلية، تدجينا للشعوب والوقوف بينها وبين طموحاتها، بغية تحرير أرضها، وإزالة الضيم الذي لحق بها خلال حقب سابقة وظروف قاهرة ظالمة.

وإذا كان جوهر ثقافة السلام هو التدخل لدرء اندلاع النزاعات المسلحة، فإن المجتمع الدولي مدعو، في ضوء ذلك، إلى ثني الحكومة الإسرائيلية الحالية عن سياساتها التي تتناقض مع ثقافة السلام، وإلزامها، عبر مختلف السبل، بالعدول عن سياساتها الاستعمارية الاستيطانية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري وفلسطين، حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وكذلك الانسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، بدون شروط، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما نرى أن يكون حق الشعوب في الدفاع عن أرضها واستقلالها وسيادتها عنصرا أساسيا من عناصر ثقافة السلام وأن تستمر شعوب العالم ودولها في دعم هذا النضال لأن التجربة أثبتت أن سياسات انتهاك حقوق وسيادة الشعوب، التي تتناقض مع مبادئ ثقافة السلام، هي أرض خصبة لاستمرار العنف وسفك الدماء.

إننا ننظر إلى تعددية الثقافات في العالم على أنه عامل إيجابي يغني ثقافة السلام التي يجب أن تكون محصلة لمجمل هذه الثقافات. ولا مجال في هذا الجانب للدخول في لعبة ودوامة فرض ثقافات بلدان وشعوب معينة على حساب ثقافات وعادات وتقاليد شعوب أخرى. إنما علينا، في الكلام عن الثقافة، وثقافة السلام بشكل خاص، أن نفرق بين ثقافة وثقافة، وهوية ثقافية وهوية ثقافية، لأننا أمام نمطين من الثقافة: أحدهما الثقافة الوطنية الإنسانية، ثقافة السلام، وثانيهما ثقافة السيطرة والعدوان وغايتها زيادة التشوه الأخلاقي، وغزو

الثقافات الأخرى، بغية السيطرة عليها أو إضعافها، وبالتالي محوها تدريجيا، والتسيد عليها. وخوفنا هنا أن تصبح الثقافة ذاتها مجالا لإطلاق شرارة التطاحن والخلاف بين الشعوب والدول، بدلا من أن تكون ثقافة سلام كما نريد جميعا.

لقد قمنا في وفد الجمهورية العربية السورية الدائم لدى الأمم المتحدة بقراءة تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الصادر في الوثيقة A/52/292، وننظر بارتياح إلى ما ورد في الفقرات التي تشير إلى ضرورة تعزيز التفاهم بين الثقافات، وكذلك إلى قيام اليونسكو بنشر كتب حول تاريخ البشرية، وتاريخ أفريقيا العام، وتاريخ حضارات آسيا الوسطى، وحول إسهام الحضارة العربية في الثقافة الأمريكية اللاتينية عبر شبه الجزيرة الأيبرية، ومختلف جوانب الثقافة الإسلامية، وتاريخ أمريكا اللاتينية العام، وتاريخ البحر الكاريبي.

ويرحب وفد سوريا بالفقرات التي تشير إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والميثاق التأسيسي لليونسكو، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الجزء المتعلق بالعناصر المقترحة لمشروع إعلان الأمم المتحدة عن ثقافة السلام. إلا أننا نرى في تجاهل ذكر الاحتلال الأجنبي في الفقرة ٤٣ ابتعادا عن الواقع في التعامل مع مشكلة من أخطر المشاكل التي تهدد أمن وسلم العالم، وبدونه يبقى العمل من أجل نشر ثقافة السلام مجرد ترف فكري. كما نشدد على ضرورة وجود فقرة خاصة تتناول ضرورة احترام ثقافات الشعوب وعاداتها وتقاليدها وتراثها الثقافي.

إن سوريا التي يرث شعبها حضارة عظيمة وعريقة تعود إلى آلاف السنين، والتي قدمت للبشرية أول أبجدية في التاريخ، تتطلع الآن، كما كانت دائما، إلى عالم خال من الاحتلال والهيمنة، إلى عالم يحفل بمبادئ العدل والمساواة والسلام.

السيد بوشر (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتحدث بشأن مشروع القرار A/52/L.4 المعروض علينا حول ثقافة للسلام، وذلك باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الاتحاد الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة.

إننا ونحن نتطلع إلى الألفية الجديدة، نجد أن نشوب وانتشار الصراع والكراهية والنزاع العرقي والديني بعد نهاية الحرب الباردة تذكير واقعي بتركتنا للجيل القادم، وبالتالي، نرى أن قيام المنظمة بإعادة النظر في اضطلاعها بمسؤولية حفظ وتعزيز السلام على أساس مستمر أمر ذو أهمية حاسمة. وترى دول الاتحاد الكاريبي، أن المنظمة وجدت نفسها غير مستعدة، إلى حد ما، لمواجهة ما تتسم به الصراعات المعاصرة من طابع معقد، بدرجة تعرضت فيها نزاهتها للخطر.

وتتركز تسعون في المائة من النزاعات حاليا داخل البلدان وليس فيما بينها، بينما نجد أن ٩٠ في المائة من الضحايا هم من المدنيين وليسوا من العسكريين. وفي الوقت الحالي، يتغاضى المقاتلون عن أبسط القواعد الإنسانية التي قامت المنظمة بإرسائها. فالمشاكل التي صادفتها الأمم المتحدة لإحلال السلام في هذا المجال غير المطروق لا يمكن التغلب عليها بحلول بسيطة. وتحتاج الآلية التقليدية التي تجاوز انتشارها قدرتها إلى التجديد والإصلاح.

لقد علمتنا تجربة حفظ السلام دروسا عديدة. فكانت التعليمات الصادرة مشوشة أحيانا وكان متوقعا من العاملين في مجال حفظ السلام أحيانا القيام بمهام لم تعهد إليهم ولم تجر تنظيمهم أو إعدادهم من أجلها. وأحيانا كان التخطيط والسوقيات، إلى جانب قدرة المنظمة على الاستجابة، دون المطلوب، إلى حد بعيد، وما زالت أزمة التمويل تعرقل كفاءة العمليات. ونحن، إذ نؤكد صعوبة مهمة حفظ السلام، فعلينا ألا ننسى ما ندين به للذين خدموا المنظمة في هذه الدعوة النبيلة، وجاد كثير منهم بحياته من أجلها.

وعلمتنا التجارب أيضا أن بعثة حفظ السلام مهمة متعددة الجوانب. وأنها تشمل عديدا من الإجراءات الداعمة ذات الطابع الحاسم. فالبعثة، بأوسع معانيها، عليها القيام بتنسيق وتنفيذ أنشطة الإغاثة الإنسانية، والشؤون المدنية، والمساعدة الانتخابية، وإعادة تنظيم الشرطة والقضاء، وحقوق الإنسان، والتعمير في المجال الاقتصادي والاجتماعي - وكلها أعمال ينبغي إدامتها بعد صمت المدافع بوقت طويل.

كل هذه العوامل مهمة، ولكنها ليست كافية، في حد ذاتها، لتشجيع قيام عصر من السلام الدائم. بل ينبغي أن تدعمها أعمال تتصدى للأسباب الجذرية للنزاع. وتؤيد دول الاتحاد الكاريبي الرأي القائل بأن آفاق السلام الدائم يجب أن تمتد بحيث تتجاوز جوانب الاستجابة التقليدية للمنازعات بعد نشوبها. وترى أن فكرة ثقافة السلام التي يسعى مشروع القرار هذا إلى جعلها نافذة المفعول فكرة حان موعدها. ولذلك، فإننا ننوه بالعمل الرائد الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالنهوض بهذه المبادرة.

وسوف تستند ثقافة السلام إلى الأسس الواردة في خطة للسلام التي وضعها الأمين العام السابق السيد بطرس بطرس غالى، وإلى المبادرات المتصلة بالسلام والأمن الناشئة عن عملية الإصلاح الجارية. وهي تتفق مع برامج العمل المعتمدة في المؤتمرات العالمية الأخيرة، وتتألف من مجموعة من القيم والمواقف والسلوكيات التي تعبر عن التفاعل الاجتماعي والمشاركة، وتقوم على أساس مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وهي ترفض العنف وتشجع على احترام الحياة والحقوق المتساوية وحرية التعبير والتسامح والمساواة بين الجنسين والتفاهم بين الأمم وبين المجموعات الإثنية والدينية. وتمتد جذورها في قلوب الشعوب وعقولها، وهي تعزيز تغيير السلوكيات عن طريق الحوار والتفاوض وعلاقات حسن الجوار والتضامن الدولي. وثقافة السلام عملية يمكن للدول كبيرها وصغيرها، النامية منها والمتقدمة النمو، أن تسهم فيها مستمدة عناصرها من تقاليدها وثقافتها الثرية.

وتشترك دول الاتحاد الكاريبي في الرأي القائل بأن التحدي الذي تفرضه ثقافة للسلام عريض وبعيد المدى، ويتطلب إيلاء الأولوية والالتزام الدائم من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ومع هذا فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا العمل يعتبر ترحيبا مناسبا من المجتمع الدولي بالألفية الثالثة.

وتحمل المبادرة في طياتها وعدا هاما بالوفاء بالالتزام الوارد في الميثاق بحماية أجيال المستقبل من ويلات الحرب. ونحن على استعداد للقيام بدورنا في تنفيذ هذا الوعد. وإزاء هذه الخلفية أود باسم الجماعة الكاريبية أن أوصي باعتماد مشروع القرار A/52/L.4 بالإجماع.

السيدة كاميرانو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن التنوع الذي هو ثروتنا المشتركة، هو أيضا مأساتنا الكبرى، ألا وهي العنف الناشئ عن عجزنا الكبير عن العيش مع اختلافاتنا.

والسلام مسألة حساسة جدا لبلدي بسبب ضرورة النظر إلى الحاضر والمستقبل، لا من زاوية إخراس المدافع حتى نضع نهاية للمنازعات بل بالأحرى من زاوية الحاجة المطلقة إلى ترسيخ التعايش الذي يمكننا من غرس بذور السلام كوسيلة للتنمية والتقدم. ولذا، فإنني، باسم كولومبيا، أود أن أبرز أهمية النظر في البند المعنون "نحو ثقافة للسلام".

لقد ظللنا منذ عدة سنوات ندور حول هذه القضية فنعطيها أسماء مختلفة: ثقافة للسلام؛ تثقيف من أجل السلام؛ تعايش سلمي، ولكن الهدف دائما هو: العيش في سلام. وبعد ممارسات كثيرة وتنفيذ لبرامج كثيرة، وضعت عملية متكاملة تتضمن خطة تثقيفية لتعميق فهم ثقافة السلام في كل شريحة من شرائح المجتمع والسكان المدنيين؛ وقوى حفظ القانون والنظام؛ وكل من يزعزع السلام والتعايش، بل والأطفال. وكان الهدف البدء ببناء الإنسان الجديد الذي يتحلى بقيم ومبادئ أخلاقية أكثر متانة، الإنسان الأكثر تسامحا إزاء الفوارق والأكثر إنتاجا من الناحية الاقتصادية، والذي يتحلى بالمثل العليا والولاء والفضيلة في تناوله للمسائل السياسية، والذي يؤمن بالوحدة الاجتماعية، وهي تتضمن باختصار محاولة تغيير العناصر العميقة الجذور في الشعب وكذلك العناصر المستجدة.

إن هذا المسار المتمثل في بناء السلام في كولومبيا هو الذي أدى بنا إلى إجراء الانتخابات يوم الأحد الماضي؛ تلك الانتخابات التي أدلى فيها بالأصوات أكبر عدد من السكان في تاريخ بلدنا. وكما أبرزت إحدى الصحف في عناوينها الرئيسية فإن كولومبيا صوتت لصالح كولومبيا.

فكانت الانتخابات هزيمة للتخويف، وتعبير لشعب عن رغبته في السلام ورغبة في رفض جميع أعمال العنف وكل ذلك تم عن طريق الاقتراع.

وأعتقد أن هذا يأتي ثمرة لغرس ثقافة السلام لسنوات طويلة. وهو أمر يصعب قياسه ولكنه تحول غير متوقع إلى واقع يلمسه شعب كولومبيا - إلى ولاية. والتحدي الآن هو كيف يتحول ذلك إلى واقع.

ويجب أن يكون السلام وإدارته وفق ما جاء في الفقرة الثالثة من المذكرة الإيضاحية للوثيقة A/52/191 "عملية إيجابية ديناميكية وتشاركية مرتبطة بشكل لا ينفصم بتحقيق الديمقراطية والعدالة والتنمية للجميع".

وأود، باختصار شديد، أن أشاطر الجمعية المعلومات المتعلقة بخطة رائدة بدأناها قبل عام في منطقة من مناطق النزاع، حول كيفية تنفيذ عملية سلام في تلك المجالات. فقد درسنا المشكلة بالاشتراك المباشر مع واضع المنهجية.

ولبدء هذه العملية حددنا ثلاثة عناصر أساسية هي: العوامل الاجتماعية الاقتصادية والعدالة والتعايش. وجمعنا كل مؤسسات الدولة الوطنية والإقليمية - قوى القانون والنظام والقوى المدنية والسياسية، والكنائس والمنظمات غير الحكومية - بغية رسم خطة إنمائية لعشر سنوات تشمل كل شيء، من البنى الأساسية إلى التدريب على مختلف المجالات كالتعليم والصحة والإسكان؛ وبعبارة أخرى، كل ما يعتبر عاملا اجتماعيا - اقتصاديا. ومن أجل تطوير عنصر العدالة جمعنا كل المؤسسات المعنية للعمل ضد الإفلات من العقوبة وضد الفساد، ولوضع برنامج حول مفهوم التعايش وحقوق الإنسان، وهذا مجال نجحنا فيه في الكشف عن أسباب العنف، ودور العناصر الفاعلة والالتزام بحل المشكلة.

وقد ثبت بالتجربة أن عنصرا بمفرده لا يقودنا إلى النتيجة المرجوة وأن التنمية الاجتماعية الاقتصادية لا تكفي وحدها. ولقد قال أحد فلاحينا "ماذا نفعل بالطرق والمدارس والمراكز الصحية إذا لم نكن نتمتع بالحق في الحياة؟"

ولهذه الأسباب جميعها نؤكد التزامنا بموضوع "نحو ثقافة للسلام".

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرى وفدي أن نظرنا في البند ١٥٦ من جدول الأعمال له أهمية خاصة لأنه يقال "إن السلام اسم آخر للتنمية". ولذا أثني، باسم السنغال، على التقرير الممتاز للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنون "نحو ثقافة للسلام" الذي أعد بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ١٠١/٥١.

ونحن نقر جميعا بأن السلام ليس مجرد عدم نشوب الحرب. فحتى في أوقات السلام كثيرا ما تحدث حالات يهتز لها الضمير الأخلاقي للبشرية.

إن العنف البدني أو المعنوي الذي يوجد في كل بلدان العالم - بدرجات متفاوتة، بالطبع - هو حقيقة اجتماعية لا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عنها بدون المخاطرة بزعزعة الاستقرار على المدى الطويل. والأحقاد العرقية والإثنية، والجهل، واحتقار الثقافات، وكبت الحريات العامة هي من بين أكبر الأخطار التي تهدد التعايش السلمي بين المجتمعات الإنسانية. وأود أيضا أن أشير إلى غياب الأخلاق، وعدم التسامح الديني، وكره الأجانب، وغمط حقوق الإنسان والحريات، بوصفها أمورا تنجم عن غياب ثقافة السلام.

وكثيرا ما تتضمن هذه الصورة القاتمة صراعات بين الدول مما يؤدي إلى زعزعة المجتمعات الإنسانية وغرس ثقافة عنف خطيرة في عقول الناس، وهي ثقافة لم تعد تستثني حتى الأطفال والنساء وكبار السن. وإذا تركنا هذا النوع من الثقافة يتطور، ستتعرض البشرية بأسرها إلى خطر الفناء في آخر الأمر. ولهذا السبب يرى بلدي، الذي عرف عنه إخلاصه للسلم والتضامن بين الشعوب والأمم، أن تنمية ثقافة للسلام يجب أن تكون ضمن الشواغل الأساسية للأمم المتحدة، وأن تعزيز تلك الثقافة سيساعدنا حتما في النهاية على التحول من منطق القوة إلى قوة المنطق والحوار. ويعني ذلك التخلي عن العنف ويعني أيضا، فوق كل شيء، المراعاة اليومية لثقافة السلام. إنه مسعى دائم نحو الحوار.

ولهذا السبب اشتركنا في تقديم مشروع القرار المعنون "نحو ثقافة للسلام". ونأمل أن يعمل المجتمع الدولي، بدوله ومنظماته غير الحكومية، ومجتمعاته المدنية، وطوائفه الدينية، وهيئاته المحلية، بنشاط وعلى نحو مشترك، لتعزيز التعليم والوعي حتى يسود السلم والتسامح أرجاء العالم، إضافة إلى تنوع الآراء والأفكار واحترام حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في السلامة البدنية والمعنوية. وسنحقق ذلك عن طريق التعليم المستمر لمواطنينا، واحترام الاختلافات، والرغبة في الحوار، وتنفيذ استراتيجيات تركز على التجانس الاجتماعي.

ويناشد بلدي جميع الدول الأعضاء أن تدعم مشروع القرار المتعلق بثقافة السلام، وأن تقوم، على وجه الخصوص، بتوجيه رسالة سلام قوية إلى بقية العالم.

السيد دوميتريو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أحاط وفدي علما، مع الاهتمام، بالتقرير الممتاز الذي قدمه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بشأن الأنشطة التعليمية في إطار المشروع المعنون "نحو ثقافة للسلام"، كما ورد في الوثيقة (A/52/292). وقد درسنا بانتباه خاص العناصر المقترحة لوضع مشروع إعلان مؤقت للأمم المتحدة بشأن ثقافة للسلام. والواقع أن اليونسكو تستحق منا الثناء على هذه الوثيقة الشاملة والتطلعية التي تنبثق من هدفها الرئيسي المكرس في نظامها الأساسي.

إن منظومة الأمم المتحدة وصلت إلى مرحلة تتطلب إصلاحات عميقة أكثر من أي وقت مضى ويرجى فيها ذلك. وخلال هذه الدورة فإن روح الابتكار والإرادة السياسية للدول الأعضاء هما على محك الاختبار لتتبين قدرتها على إعداد منظمتنا لمواجهة تحديات القرن المقبل. ومن الضروري إصلاح مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة حتى تتهيأ الأمم المتحدة مؤسسيا وهيكليا لكي تكون أكثر كفاءة وتأثيرا.

كما أن إصلاح العقليات عن طريق التعليم هو أمر جوهري أيضا لتكملة هذه الجهود. ومن هذا المنظور ينبغي أن ننظر إلى ما تسعى اليونسكو لإيلائه من تركيز لتعزيز ثقافة للسلام وأن نحكم عليه في هذا السياق. وفي عهد العولمة وطريق المعلومات السريع هذا، فإن فرص النجاح أكبر مما كانت عليه منذ عقود مضت. وينبغي للأمم المتحدة بصفة عامة، ولليونسكو بوصفها هيئة متخصصة، اغتنام كامل الفرص المتاحة في عصرنا هذا لتظل أصواتا مسموعة في بيئة عالم الاتصالات المفتوحة الجديد. وهذا هو تحديدا ما تصفه ديباجة النظام الأساسي لليونسكو بأنه عزم على:

> "تنمية العلاقات ومضاعفتها بين الشعوب تحقيقا لتفاهم أفضل بينها، ولوقوف كل شعب منها بصورة أدق وأصدق على عادات الشعوب الأخرى".

إن دراسة تقرير المدير العام لليونسكو وضحت لوفدي مدى العلاقة الوثيقة بين ثقافة السلام وثقافة الديمقراطية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اعتمد المشاركون في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في بوخارست، برومانيا، بيانا سياسيا بعنوان "استعراض مرحلي وتوصيات" (A/52/334). ويعتبر هذا البيان صدى لكثير من المبادئ المتوخاة كأساس لبناء ثقافة للسلام. وسأكتفي الآن بالإشارة إلى بعض الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر بوخارست.

أولا، إن ثورة الاتصالات العالمية وموجة إشاعة الديمقراطية في العالم تعملان على تعزيز بعضهما البعض. ثانيا، تنطوي إدارة العولمة على "عقد أخلاقي جديد من أجل السلام" (A/52/334، ص.٧). ثالثا، يتطلب توطيد الديمقراطية تعزيز التربية الوطنية من أجل إيجاد وعي عريض بحقوق المواطنين وبمسؤوليات المؤسسات الحكومية. رابعا، يمثل دعم التربية الوطنية عنصرا أساسيا من عناصر التقدم الطويل الأجل على طريق إشاعة الديمقراطية. خامسا، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تسهم إسهاما قويا في تعزيز التنمية البشرية في جميع المجتمعات. سادسا، أصبحت وسائط الإعلام تمثل وسيلة الحوار الرئيسية داخل الدول وفيما بينها وتشكل أيضا ثقلا دوليا فاعلا له دوره المميَّز على الساحة الدولية. ويمكن لوسائط الإعلام أن تساعد على انفتاح السياسة وحُسن استجابتها ومساءلتها.

وفي الوقت نفسه، فإن الكثير من العناصر التي تعتبر مكونات أساسية لثقافة السلام، كما حددتها اليونسكو، هي أيضا مكونات لثقافة ديمقراطية متينة وتوجّه ذهني نحو الديمقراطية. ومن بين هذه العناصر، لاحظنا المواقف وأنماط السلوك التي تعكس التفاعل والمشاركة الاجتماعية؛ ودورا معززا للمجتمع المدني ومسؤولية ملقاة على عاتقه؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق التعليم؛ وتيسير التعليم غير الرسمي وغير النظامي في نطاق من المؤسسات الاجتماعية أوسع؛ بما في ذلك الأسر، والمجتمعات المحلية، ووسائط الإعلام؛ والاعتراف بالمساواة في الحقوق والفرص بين الرجال والنساء؛ والتمسك بمبادئ التسامح والتعددية والمشاركة.

وتتعدى هذه العناصر الخطوط الفاصلة ما بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب، والدول المتقدمة النمو والنامية. فهي جزء من فلسفة العمل الجماعي التي تستند إليها الأمم المتحدة. والجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام تكمل جميع الأعمال الأخرى التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة من أجل السلام، بما في ذلك منع الصراعات، وحفظ السلم، وبناء السلم، ونزع السلاح، والتنمية البشرية المستدامة، والتحول الديمقراطي. وينبغي للأمم المتحدة بعد إصلاحها ألا تستهين بأي من هذه العناصر.

السيد ياكوبو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد بلادي بإدراج البند ١٥٦ المعنون "نحو ثقافة للسلام" في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهنا، أود أن أشكر الأمين العام، ومن خلاله المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على التقرير المعروض علينا.

إن أكثر المهام إلحاحا التي يجب أن تواجهها جميع البلدان النامية اليوم عشية الألفية الجديدة ليست سوى التنمية المستدامة التي لا يمكن كفالة تحقيقها إلا في ظل مناخ من السلام والاستقرار. لهذا السبب أود أن أؤكد مجددا هنا الالتزام العميق لبلدي، بنن، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهما شاغلان مشروعان للمجتمع الدولي الآن في نهاية القرن العشرين.

ونظرا لصراعات الأخوة التي لا تزال تهز العالم، ولا سيما في أفريقيا، فإن الاحتفال في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن يكون فرصة للعمل على تحقيق ثقافة للسلام عن طريق التعبئة ضد التعصب والتمييز العنصري والعنف. وعملا على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا بد من أن يعمل المجتمع الدولي على الاستعاضة عن ثقافة العنف السائدة الآن في العالم بثقافة السلام.

وبناء عليه، لا يسعنا إلا أن نثني على العمل الذي أنجزته اليونسكو فعلا من أجل تحقيق ثقافة للسلام فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي التأكيد أيضا على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى في المجتمعات الأهلية في هذا الجهد المشترك المبذول من أجل تعزيز ثقافة السلام. وينبغي تشجيع مختلف الأنشطة التي استُهلت ونُفذت في هذا الإطار ودعمها من قِبل الحكومات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن إحلال السلام بات ممكنا اليوم بعد أن مهدت له أحداث الفترة الأخيرة، ولا سيما السنوات العشر الماضية. ولا بد لنا الآن، مع الاستفادة من هذه الأحداث، أن نلزم أنفسنا بالعمل يوميا وفي كل ساعة من أجل مكافحة ظاهرة الحرب وجميع مظاهر العنف والتعصب وكراهية الغير والعنصرية على جميع الصعد في مجتمعاتنا. ويجب أن نخصب العقل البشري ونثريه بالقيم والمواقف الإيجابية والسلوك المشترك القائم على الحرية والعدالة والديمقراطية والتضامن. وبذلك، نتخذ خطوة أساسية نحو منع الصراعات ونحو الدبلوماسية الوقائية.

ويجب أيضا التحلي بالرغبة في المشاركة بالتحاور والتفاوض، وينبغي أن تكون هذه هي الأداة الرئيسية لحل الصراعات. بيد أن إحراز النجاح بالتحاور والتفاوض يفترض مسبقا قيام كل الرواد بممارسة القيم الأساسية المتمثلة في النزاهة والإخلاص وحُسن النية والرغبة الصادقة في وضع حد للعنف.

ولا تزال التربية ركيزة مهمة في هذا المسعى النهائي. وهي تبدأ في الأسرة، وتستمر عن طريق

المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وغير النظامية، وتعود إلى الأسرة. ولذلك فإن أمر الحفاظ على هيكل الأسرة وتعزيزه بات أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى.

إن الحرية وممارسة الحرية ينبغي أن تتخذا أشكالا تنطوي على الشعور بالانتماء للأسرة والمجتمع. وينبغي عدم الخلط بينهما وبين الشعور بالأنانية، ذلك الشعور الذي لا يمكن تقدير ما يترتب عليه من أثر سلبي في حياة الأفراد والمجتمعات والمجتمعات المحلية والدول والقارات.

وباستطاعة جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تساعد على غرس هذه القيم النبيلة في الأذهان، وهي قيم، وإن نسيناها، ما زالت موجودة في قلوبنا. ويمكن أيضا لإدارة شؤون الإعلام، بالإضافة إلى اليونسكو، أن تسهم في ذلك إسهاما قيّما.

وطالما نتكلم عن موضوع السلام وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لا يسعني أن أتجنب الحديث عن الأفكار المؤلمة التي تقلقنا عن أفريقيا وعن مختلف الأزمات الفادحة التي تواجهها.

إن ما أفكر فيه هو منطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا الوسطى. ووفد بلادي على اقتناع بأن الحالة الراهنة ليست حتمية وأن أفريقيا ستتغلب عليها في نهاية المطاف. إن الجهود التي بذلتها حتى الآن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك اليونسكو، والبلدان الصديقة لأفريقيا، فضلا عن منظمة الوحدة الأفريقية وآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا، تبدو جهودا مشجعة.

وأود قبل أن أختتم هذا البيان عن ثقافة السلام أن أشير بإيجاز إلى تجربة بنن في هذا المجال. وتتمثل هذه التجربة في أن بلادي كان يحكمها نظام الحزب الواحد في السبعينات والثمانينات ثم انتقلت انتقالا سلسا وسلميا - عقب انعقاد المؤتمر الوطني للقوى الفاعلة في الأمة - إلى نظام ديمقراطي في عام ١٩٩١. ومنذ ذلك الوقت، تتواصل هذه العملية التي تحترم القيم الديمقراطية وتكتسب قوة من حيث الحرية واحترام مؤسسات الدولة.

إن حقوق الإنسان، والقيم المتمثلة في قبول الآخرين، والتسامح، والحق في الاختلاف، كلها مبادئ تتعزز وتُطبق يوميا في بنن، لأن التنفيذ الفعال لهذه القيم يبقى، على نحو لا يقبل الجدل، أرضا خصبة لتحقيق ثقافة للسلام.

لقد قال ربنا "أحبوا بعضكم بعضا". فأعمالنا اليومية يجب أن تتصف بهذه الألفاظ المتمثلة في المحبة والتضامن والاتحاد والسلام.

السيد جويلن (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أشير إلى البند ١٥٦ من جدول الأعمال، ولا سيما مشروع القرار A/52/L.4، المعنون "نحو ثقافة للسلام" الذي تشارك بيرو في تقديمه للسنة الثالثة على التوالي منذ عرضه في اللجنة الثالثة، وفي هذه المناسبة، في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن أحد الأهداف الرئيسية لسياسة بيرو الخارجية منذ ظهورها على الساحة الدولية كدولة مستقلة يرتبط ارتباطا أساسيا بصون السلم والأمن الدوليين، والتكامل والتعاون الدوليين، والرفض الثابت لثقافة الحرب والعنف. ومن هنا يأتي دفاعنا عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي عن المعاهدات التي وقّعنا عليها، ومن ثم توافقنا الكامل مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الهادية.

وكجزء من ذلك المسعى الدائم، تعلّق بيرو أقصى الأهمية على بحث موضوع ثقافة السلام الذي تصورته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوصفه مجموعة من القيم والمواقف وأشكال السلوك التي تجسد، وتلهم على حد سواء، التفاعل والتبادل الاجتماعيين على أساس مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن، مع رفض العنف والسعي الجاد لتجنب الصراعات بمعالجة أسبابها الجذرية وحل المشاكل بالحوار والتفاوض مع ضمان الممارسة الكاملة لجميع الحقوق وتوفير سبل المشاركة في تنمية المجتمع تنمية ذاتية.

وعلى هذا الأساس فإن بيرو، بوصفها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، تؤكد من جديد التزامها الثابت بالالتزامات الناشئة عن النظام الأساسي لليونسكو. ولكن

من الضروري من أجل تنفيذ ذلك الالتزام، أن نضمن الآن وفي المستقبل القريب أن تضع اليونسكو نفسها، بدعم من أعضائها، في خدمة السلام والتعايش السلمي داخل الدول وفيما بينها.

وعندما تتجاوز صراعات اليوم حدود الدول، لا بد من تجسيد إخلاص الدول بشكل موضوعي والتزامها بثقافة السلام. إن سلوك الدول، كما يعبر عنه شفاهة ممثلوها وكما تعبر عنه كتابة بلاغاتها الرسمية، ينبغي النظر إليه من حيث صلته الوثيقة بالمعايير المستقرة داخلها وبأعمالها في العالم الخارجي.

وإذا أرادت الدول أن تحظى بمصداقية داخل المجتمع الدولي لا بد أن تدلل على وجود أسس ومعايير فعالة ترتكز عليها أعمال مجتمعاتها الحرة الديمقراطية المسالمة مع العالم الخارجي وأن تدلل على احترامها لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلى امتثالها للمعاهدات ولثقافة السلام وحُسن الجوار الحقيقي.

إن التعليم في بيرو يستند إلى هذه الأسس والمعايير، وهذا يضمن وجود إخلاص واضح للسلام لدى الأجيال الحالية والمستقبلة. وفي بيرو لا تتضمن الكتب المدرسية أي إشارات تثير الكراهية أو العنف أو المواقف العدائية. وهذه ليست مجرد بيانات جوفاء بل مبادئ مكرسة في الوثائق الرسمية لبيرو وفي اتفاقاتها مع البلدان المجاورة. وهذا هو على وجه التحديد نوع التعليم الذي يمكن أن يرسخ في أذهان الناس رفض جميع أشكال العنف.

وترحب بيرو بالعمل الذي أنجزه المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على النحو الوارد في تقريره لهذا العام المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠١/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وبذلك، وإذ نأخذ علما بالتقرير، نود أن نبرز أهمية إجراء المناقشات اللازمة لإرساء أسس مشروع إعلان وبرنامج عمل دوليين.

وفي هذه العملية المستمرة لتعزيز السلام العالمي تعي بيرو وتنفذ التزامها بالجهود المحمودة لليونسكو التي تدعو إلى الاشراك النشط لجميع أعضائها.

السيد سيبليف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): تتمثل إحدى المهام بالغة الأثر وطويلة الأمد التي تواجه المجتمع الدولي في التحول من ايديولوجيات العنف والحرب، ذات الجذور العميقة، إلى ثقافة السلام والديمقراطية. وفي فترة قصيرة من الزمن حظيت الفكرة باعتراف دولي متزايد، منذ بدء صياغة مفهوم ثقافة السلام في مؤتمر ياموسوكرو حول موضوع "السلام في عقول الناس"، الذي قامت برعايته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وحتى بداية تنفيذ برنامج ثقافة السلام، من أجل تحقيق ثقافة للسلام.

ومع ذلك فإن هذه مجرد بداية. إذ أن نشر أفكار ثقافة السلام وترسيخها يستتبعان عملية معقدة وطويلة تتطلب إحداث تغييرات حقيقية في تفكير الناس وكذلك في المبادئ التوجيهية لجميع المؤسسات العامة. ونحن في نهاية المطاف نتحدث عن إنشاء مفهوم لثقافة عالمية يستند إلى الوحدة في كنف التنوع واعتبار البشرية كلاً واحدا يتألف من مجتمعات وطنية وعرقية بحقوق وفرص متساوية. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن نحشد جهودنا لبناء عالم خال من التعصب للعنصر أو الوطن أو الدين.

وروسيا هي من بين الدول التي تشارك بنشاط في تنفيذ برنامج ثقافة السلام. ويجري تكوين نظرة تطلعية عالمية جديدة لدى جيل الشباب في بلدنا، انطلاقا من روح ثقافة السلام، يعززه قيام اليونسكو بإنشاء كراسي أستاذية متنوعة في المعاهد التعليمية والمدارس المنتسبة وشتى المراكز العلمية والتربوية التي تعالج مشاكل حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى البرنامج الذي يطلق عليه "الشباب نحو ثقافة للسلام والديمقراطية" في معهد الشباب. والعمل جار أيضا لإنشاء مركز تنسيق وطني لضمان نجاح المبادرات التي يجري القيام بها في روسيا تحت رعاية اللجنة الاستشارية الدولية لليونسكو.

وفي سياق هذه الجهود الحالية في روسيا نزمع جعل التدريب العسكري أكثر إنسانية. وتحقيقا لهذا الغرض نزمع، بمساعدة اليونسكو، إدخال المؤسسات العسكرية والمدنية الروسية في شبكة التعاون بين المراكز الأكاديمية التي تقوم بدراسة الجوانب غير العسكرية

للسلام والأمن وتقوم بتحليل مصادر وأساليب منع الصراعات ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي.

إن كراسي أستاذية ثقافة السلام التي أنشأتها اليونسكو في الجامعة الإنسانية الحكومية وأكاديمية زوكوف للهندسة العسكرية وفي عدد من مراكز التعليم العالي الأخرى تقوم بدور الهياكل الداعمة في هذه المساعي. وكجزء من برنامج ثقافة السلام، نزمع عقد مؤتمر دولي كبير في موسكو حول موضوع "من منوال الحرب إلى مثل السلام عن طريق الثقافة والتربية". ونحن نحبذ جعل برنامج ثقافة السلام عمليا وواقعيا بدرجة أكبر ونريد مزيدا من الاتساق والواقعية ونهجا ذا توجُّه عملي وليس مجرد مسائل فكرية ونظرية ليست محسوسة.

لقد تم إنجاز الكثير في غضون أقل من عقد منذ بدء برنامج اليونسكو. لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ومن شأن تنفيذ برنامج ثقافة السلام التابع لليونسكو أن يساعد في تنفيذ المثُل العليا الإنسانية العظيمة المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد درويش (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد تونس، وهو أحد مقدمي مشروع القرار A/52/L.4 في إطار البند ١٥٦ من جدول الأعمال، "نحو ثقافة للسلام" أن يؤكد مجددا دعمه الثابت لجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز السلام العالمي. وإن تعزيز ثقافة السلام ينبغي أن يكون في صميم جهود الأمم المتحدة لإنقاذ البشرية من الصراعات وآثارها المدمرة. وثقافة السلام هي حقا وسيلة أساسية لمنع الصراعات.

ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن تكون قيم التسامح والحوار وحقوق الإنسان والديمقراطية ركائز كل جهد هدفه تهيئة الظروف الضرورية للسلام. وفي هذا الإطار، فإن الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، علاوة على برامج العمل المعتمدة في إطار المؤتمرات الدولية المختلفة التي نظمتها الأمم المتحدة، تشكل أدوات حيوية لتعزيز ثقافة السلام.

كما أن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة تشكل مراجع أساسية في هذا المجال. وغني عن البيان، أن أي نشاط يندرج في هذا الإطار ينبغي دفعه عن طريق التربية ونشر مُثُل السلام على أوسع نطاق ممكن. وفي هذا السياق، يود وفدي أن يشيد بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تواصل الاضطلاع بدور نشط وبنَّاء في تعزيز ثقافة السلام.

ومن خلال تشجيع التقارب الثقافي بين الشعوب وتطوير آليات للتعاون الدولي بشأن القضايا الثقافية، تسهم تلك المنظمة إسهاما هاما في السلام العالمي. وبصورة عامة، يجب أن تجري النشاطات الثقافية في إطار خدمة قضية السلام والعمل على صونه وبنائه. وعلى أساس هذه المبادئ والاعتبارات توجت تونس عاصمة ثقافية في عام ١٩٩٧.

وقد جرت مختلف الأنشطة الثقافية العديدة التي نظمت خلال هذا العام في تونس في إطار تعزيز روح الحوار والتسامح والتقارب فيما بين الشعوب على المستويين الإقليمي والدولي للإسهام في تعزيز ثقافة السلام.

وأخيرا، نأمل في أن يتيح إعداد مشروع إعلان للأمم المتحدة عن ثقافة السلام تعزيز فكرة جعل هذه المسألة مسألة ذات أولوية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إننا مدينون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولمديرها العام، السيد فدريكو مايور، بشكل خاص، على المبادرة بعمل دولي لتعزيز ثقافة السلام. وإن بلادي سعيدة بالترحيب والدعم الذي أبداه المجتمع الدولي لهذه المبادرة الهامة التي تستجيب بصورة تدعو إلى الإعجاب لتطلعات جميع شعوب العالم إلى السلام.

إن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تحقيق هذا الهدف النبيل. وهذا ينطبق بشكل خاص لأن إنشاء الأمم المتحدة في حد ذاته كان عملا ثقافيا استهدف، كما يعلن الميثاق، إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وهذا يعني تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام في العالم.

لقد انقضى إثنان وخمسون عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية - وهي مأساة عظيمة تركت ويلاتها جراحا لا تزول في عقل وجسد كل من كُتب له النجاة منها، وتذكرنا بالحاجة التي نشعر بها اليوم إلى نبذ الحرب إلى الأبد في العلاقات بين الأفراد وبين الشعوب.

وعلى مدى عدة عقود، ظل المجتمع الدولي يسعى إلى إعادة تعريف معنى العلاقات الدولية وطابعها، وهذه المرة على أساس المساواة السيادية للدول، والاعتراف بتكافل الأمم.

إن التحولات العميقة والسريعة التي نشهدها على المستوى الدولي تدعونا إلى التفكير بصورة جماعية في مصير شعوبنا والأهمية التي ينبغي أن نوليها للحوار والتشاور في عالم أصبح، بفضل التقدم التكنولوجي والتبادلات الدولية الهائلة، قرية عالمية بالفعل.

ولهذا فإن اليونسكو تطلب منا أن نسعى، بروح جديدة من التسامح والتضامن، إلى إنعاش المفهوم العظيم لمجتمع الأمم وإعطائه بُعدا جديدا، وهي الأمم التي تمثل شعوب هذه المعمورة والتي تستمد الإلهام من نفس الإرادة التي لا تتزعزع في إعطاء الحياة معناها الحقيقي. وهذه هي بالفعل غايتنا عندما نسعى إلى نبذ العنف بكل أشكاله وتعزيز ثقافة السلام التي يمكن أن تفسح المجال الذي نحتاجه للتعبير الحر عن أفكارنا الفلسفية والدينية والسياسية وإعطاء كل فرد الفرصة للمساعدة على بناء بلده.

وبدون ثقافة السلام هذه، التي يجب غرسها في قلوب وعقول الرجال والنساء في كل بلد من بلداننا، لا يمكن تحقيق الاستقرار والتقدم والتنمية. وهنا تكمن أهمية اجتماعنا اليوم. فليس المقصود منه أن نتوصل إلى الاتفاق على مضمون مشروع قرار والتصويت تأييدا له، بل إنه يتيح لنا اليوم فرصة رسمية للإعلان عن إيماننا بالأمم المتحدة. كما أنه يتيح لنا، وبشكل خاص، الفرصة لنبذ استخدام العنف في حسم الصراعات، لأننا نعلم أنه إذا كان لأي حل أن يكون حلا دائما فلا بد من أن يتم من خلال تفاوض جميع الأطراف المعنية وإسهامهم في هذه العملية التي يجب أن تؤدي في نهاية المطاف إلى حل يراعي مشاعر كل منا وآراءه ووجهات نظره ومصالحه.

وبالتالي فإن من الضروري التشريع لثقافة السلام هذه هنا في الأمم المتحدة. ولكن لا بد أيضا من التشريع لها في كل بلد على حدة، كيما نتمكن من تسليح شعوبنا بهذه الأداة الجديدة، وهي الأداة الوحيدة القادرة على إنقاذهم وإنقاذ شعوبنا من الصراعات التي تعصف منذ زمن طويل بأمم بأكملها في كل أرجاء العالم.

إن اليونسكو تطلب منا بالتالي أن نعمل معها على تحديد إطار عمل جديد، وتلهمنا بالقيم التي نعتز بها، وبالأخص احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وفي المقام الأول الحكم الصالح، الذي يعد في رأي وفدي بوتقة لكل إجراء حكومي ووسيلة لا غنى عنها لتحقيق تنمية متسقة تعود بالفائدة على كل مواطن في بلد كل منا.

ولذلك يجب علينا أن نسعى جاهدين لوضع الصكوك المعيارية الأساسية جدا لإعلاء كلمة القانون فوق القوة، لضمان أن يتمتع كل مواطن أو مواطنة في بلداننا بالحق في التعبير عن مشاعره وإتاحة المساحة الضرورية لذلك، ولحرية الاختيار في عملية تحديد مستقبل بلده.

والأفارقة الذين يواجهون اليوم صراعات جديدة في مختلف أقاليم قارتنا، جزء من هذه التجربة المثيرة التي تدعونا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى المشاركة فيها. ونحن نتفق مع اليونسكو على أن تنمية بلداننا جميعا لن تتحقق إلا بالتكامل الإجتماعي والتسامح والاحترام المتبادل واحترام حقوق الإنسان. ونتفق مع اليونسكو على أنه يجب أن تدرك شعوبنا بأن مستقبل أممنا يكمن في الاستيعاب وليس في الاستبعاد. وبالتالي فنحن مدعوون اليوم إلى تدعيم الفكرة التي تقوم بنشرها اليونسكو وهي أن يساهم كل واحد منا في بناء عالم جديد عن طريق الحوار والترويج لثقافة السلام؛ وأن نعلن أيضا، هنا والآن، دعمنا الكامل لهذه الثقافة الجديدة للسلام، كما هي واردة في مشروع القرار المعروض علينا.

ونحن نعتقد أن من الأساسي أن نمنح تأييدنا بالإجماع لمشروع القرار هذا. ومن المهم بنفس القدر أن نبذل الجهد الضروري لضمان أن يدرك كل مواطن في كل بلد من بلداننا فائدة وأهمية ثقافة السلام. وبهذه الطريقة يمكن أن نجدد حماسنا وأن نستوثق من أن جميع ضغائننا التي قادت إلى كل هذا القدر من سوء التفاهم،

وكل هذا التعصب، الذي أدى إلى الصراعات الكثيرة جدا في بلداننا، قد تم التخلص منها في النهاية من خلال هذا الحوار الجديد وهذه الثقافة الجديدة التي قررنا جميعنا أن نعتمدها.

وكما قلت فإن أفريقيا شريك نشط، ونحن نوافق على الإسهام في هذا المجهود وعلى ضمان أن تتمكن شعوبنا من الإزدهار في سياق جديد عبر الحوار والتعاون واحترام الفرد، وإشاعة الحوار بين الأديان وبين الثقافات، فبهذا وحده يمكننا بلوغ هذه الرحابة الجديدة، وخاصة عن طريق هذه الأداة التي لا غنى عنها لتحقيق التصالح بين أممنا وإنشاء أمم متحدة قوية.

وقد عمل وفد غينيا - بيساو في اتساق تام مع ما طلب منا. ولهذا جاءت رغبتنا في أن نكون من مقدمي مشروع القرار، الذي نعتبره مهما ويحدونا الأمل في أن يكون نقطة انطلاق نحو تصور وفلسفة جديدين من شأنهما أن يساعدا في تعزيز علاقات التعاون الودية بين الشعوب التي نمثلها وأن يشكلا أساسا جديدا لعلاقات التفاعل الاجتماعي الودية بين جميع الشعوب وخاصة في البلدان التي نمثلها.

ولذلك فإنه يحدونا الأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا، الذي عرضه في وقت مبكر من هذه الجلسة زميلنا ممثل بنغلاديش، بتأييد المجتمع الدولي بأسره وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ بصدد نقطة نظام.

السيد كيرش (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية عظمى للموضوع الخاص بثقافة السلام، والنص الذي ستتمخض عنه مناقشة اليوم. ولهذا السبب كما ذكرنا لمقدمي النص، نود أن نؤجل البت في مشروع القرار A/52/L.4,

وبهذه المناسبة فإننا نود أن نعيد تأكيد استعدادنا التام لمواصلة التشاور مع مقدمي مشروع القرار بروح إيجابية وبنّاءة بغية تمكين الجمعية العامة من البت السريع في هذا المشروع.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن وفدي، ومعه ٤٢ وفدا آخرون من مقدمي مشروع القرار، قد أصيب بخيبة الأمل وهو يستمع إلى البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، مقترحا تأجيل البت في مشروع القرار A/52/L.4.

فنحن أجرينا صباح اليوم مناقشة جيدة جدا وكاملة بشأن البند المتعلق بثقافة للسلام. وقد أسهمت المناقشة بقدر كبير في إثراء الأفكار المشتركة بين الوفود عن هذا الموضوع. وكنا نعتقد أن من الممكن أن نبت في مشروع القرار صباح اليوم. فالتقرير الخاص بهذا الموضوع صدر منذ ١٩ أيلول/سبتمبر، ومشروع القرار صدر منذ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وكنا نعتقد أن بإمكاننا الآن أن نتخذ قرارا.

ومع ذلك، فإننا نقدر أيضا أهمية توافق الآراء بشأن هذا الموضوع الهام بالنسبة للجميع. ونحن نود من الجميع، جميع أعضاء الأمم المتحدة الـ ١٨٥، أن ينضموا إلى توافق الآراء لتقديم تأييد قوي لمشروع القرار هذا المتعلق بثقافة للسلام. ولذا سنتحلى بالصبر؛ ونوافق على التأجيل الذي اقترحته لكسمبرغ، ولكننا نأمل ألا يكون تأجيلا طويلا. ويحدونا الأمل في أن نتمكن خلال أسبوع من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار A/52/L.4. وإنني آمل كما يأمل مقدمو القرار الـ ٤٣ جميعهم، أن ندخل أقل قدر ممكن من التعديلات على مشروع القرار - وربما لا ندخل تعديلات - وأن يتسنى لنا الرجوع في الأسبوع المقبل لاعتماد مشروع القرار هذا، كما هو متضمن في الوثيقة A/52/L.4.

ونأمل، بل ونقترح باسم مقدمي مشروع القرار الـ ٤٣، أن نتمكن من اتخاذ قرار بشأن هذا النص في أبكر وقت ممكن، ولكن ليس أكثر من أسبوع بعد يوم الإثنين، أي قبل ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا بصدد نقطة نظام.

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): كان وفدي أحد مقدمي طلب إدراج البند الخاص بثقافة للسلام كبند مستقل بشأن هذا الموضوع الهام جدا، كما ورد في الوثيقة A/52/191، واعتمدت الجمعية العامة ذلك الطلب في أيلول/سبتمبر الماضي بدون اعتراض. وكانت كوستاريكا أيضا واحدا من الـ ٢٥ وفدا الأصليين الذين قدمو مشروع القرار A/52/L.4، الذي عرضه ممثل بنغلاديش، والذي، كما أعلن، يشارك في تقديمه الآن ٤٣ بلدا.

وأود أن أعلن مشاركة كوستاريكا في تأييد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السلفادور باسم أمريكا الوسطى، وممثل باراغواي باسم مجموعة ريو.

وإنني أشعر أيضا بالتثبيط إذ أرى اقتراحا بتأجيل البت في مشروع القرار هذا. ومن الصعب أن نفهم السبب وراء ذلك، لأن التقرير الهام للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، المتضمن في الوثيقة A/52/292، صدر بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كما ذكر أيضا زميلي ممثل بنغلاديش، وظل متاحا لأكثر من شهر. وصدر مشروع قرارنا بجميع اللغات العاملة قبل أسبوعين، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ومع ذلك، وبالرغم من أننا على يقين من أن مشروع قرارنا (A/52/L.4) يمكن اعتماده اليوم بتأييد واسع النطاق في الجمعية العامة، فإننا سنراعي اعتبارات زميلنا ممثل بنغلاديش، الذي يقول إنه ينبغي أن نتحلى بالصبر - وهذا الأمر صعب جدا في بعض الأحيان - وأن نؤجل اعتماد مشروع القرار، من أجل تحقيق توافق في الآراء تدعو اليه فكرة إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب وذلك خدمة للبشرية جمعاء والوفاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سوازيلند في نقطة نظام.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لم يكن وفد بلادي ينوي أن يطلب الكلمة لأننا نرى أن بندا من هذا القبيل بشأن ثقافة السلام يمثل مسألة دقيقة جدا ذات أولوية لجميع الوفود. وإذ سمعنا أن هناك التماسا للتحرك ببطء بشأن هذا البند، فإن وفد بلادي يود أن يوضح أنه غير مرتاح لهذا.

هل بإمكاني أن أطرح سؤالا: ما هو السلام، وما مدى حساسية هذا السلام؟ فإن كان السلام سلعة غالية في جميع المجتمعات، يصح بالتالي من الضروري لنا أن نتحرك بسرعة، لكي نهيئ ثقافة من شأنها أن تبني السلام وتوطده للموئل دون نشوب الحروب التي نراها في عدد من المواطن في قارات مختلفة.

وكأعضاء في هذه الجمعية، يتوقع منا أن نتحرك بسرعة كبيرة من أجل تطوير هذه الثقافة. وقد أعرب عن تلك النية أولا أثناء انعقاد اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في جنيف في هذا العام. ولذا أناشد بتواضع الرئيس والوفود التي تسعى إلى التأجيل أن تحدد الوقت الذي نتمكن فيه من الانتهاء من هذه المسألة.

فالعموميات لا تحقق الإنصاف أبدا، ولا سيما بالنسبة لمن ينتمون منا إلى أماكن أو مناطق مضطربة حيث لا شيء يمكن أن يحل محل الرغبة في السلام وثقافة السلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية في نقطة نظام.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): لقد استمع وفدي إلى الموقف الذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي من جهة والمواقف التي تم الإعراب عنها باسم متبنيي مشروع القرار الأربعة من جهة أخرى (A/52/L.4). ووفدي - كما هي حال الكثير من الوفود الأخرى، كما أعتقد - يرجو أن يبقي بصورة أية تعديلات تطرأ على مشروع القرار المطروح، لأننا كنا نتفق على النص المطروح حاليا والذي يدعمه ٤٢ متبنيا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نظرا للبيانات التي أدلي بها للتو، فإن البت في مشروع القرار A/52/L.4، سيتم في وقت لاحق يعلن عنه.

أعطي الكلمة لممثل سوازيلند في نقطة نظام.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمـــــة شفوية عن الإنكليزية): إن وفد بلادي لا يعتزم إثارة أية عقبات في وجه القرارات التي تتخذونها، ولكن ينبغي لي أن أقول إن ذلك غير واضح بالنسبة لوفد بلادي. وقد يبدو أننا نتجنب إعطاء جواب قاطع. وأناشد الرئيس بالنيابة أن يكون دقيقا. فمتى بالتحديد يفترض أن نبت في مشروع القرار هذا ونتخذ قرارا؟

لقد أشرت إلى أن ثقافة السلام ليس لها بديل. وبالتالي لا أظن أننا بذلك ننصف أي مشروع قرار يسعى إلى تحقيق هذا الغرض.

هل لي أن أطلب بكل تواضع أن يوضـــح الرئيس بالنيابة الموعد الذي سنبت فيه بمشروع القرار: بعد ظهر هذا اليوم أو يوم الإثنين؟ دعونا نتوخى الدقة بهذا الشأن. وعندئذ لن تجدوا من وفد بلدي سوى التأييد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن بنغلاديش، كأحد المشاركين في تقديم مشروع القرار، أشارت إلى أن المشاركين يتوقعون أن يتم البت في مشروع القرار بحلول ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

سأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد مدتها ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيليد - فلاكس (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أمارس حق وفد بلادي في الرد على الملاحظات المطولة التي أدلى بها الممثل السوري هذا الصباح.

إنه لمما يؤسف له حقا إننا إذ نجتمع هنا هذا الصباح لمناقشة تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، (A/52/292)، عن الأنشطة التربوية في إطار مشروع "نحو ثقافة للسلام" ومشروع القرار المرفق به (A/52/L.4)، إذا بنا يفرض علينا سماع خطبة مسهبة تحفل بجميع الحجج البالية التي ظلت تتردد في السنوات الخوالي من جانب سوريا. إن هذا البند يحظى بتوافق دولي كبير في الآراء، ومحاولة سورية استغلال هذا المحفل للخوض في تسييس لا لزوم له لهذه المسألة لا يعزز من رصيدها.

وأود أن أؤكد مجددا على موقف اسرائيل، كما حدده رئيس وزرائنا ووزير خارجيتنا، وأناشد سوريا العودة إلى طاولة المفاوضات وذلك لتحقيق السلام الذي يتوق اليه ويستحقه كل من شعبي سوريا واسرائيل. فالآراء ذات الطابع الحربي والبيانات التي تميل إلى القتال في المحافل الدولية ليست السبيل إلى تحقيق السلام ولا إلى توليد ثقافته.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): عندما تحدث وفد بلادي عن ثقافة السلام، فإنه وضع النقاط على الحروف وأشار بشكل دقيق إلى ما يجب أن تكون عليه ثقافة السلام. وقلنا إن ثقافة السلام يجب أن تبنى على أسس القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني، فهل في ذلك خطأ، سيدي الرئيس؟

كما قلنا بأن ثقافة السلام تعنى الابتعاد عن جذور ثقافة الحرب. وفي هذا المجال أوضحنا بأن الاحتلال الأجنبي واحد من أهم الأسباب التي تقود إلى اندلاع الحروب.

لقد استمعت قبـــــل قليل إلى ممثل الاحتلال الإسرائيلي. وأستغرب هذه الوقاحة في الطرح؟ فهل من يدافع عن حرية أرضه وشعبه يبتعد عن ثقافة السلام؟ فإذا لم تكن ثقافة السلام هي إنهاء للاحتلال الأجنبي، فماذا تكون؟ إذا لم تكن ثقافة السلام احتراما لحقوق الإنسان، فماذا تكون؟

في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يفتقد الإنسان العربي السوري والعربي الفلسطيني والعربي اللبناني إلى أدنى مقومات حقوق الإنسان، حيث ينتهك جندي الاحتلال الإسرائيلي كل ما يتعلق بكرامة وحضارة وسيادة الإنسان.

إن سوريا، التي سعت إلى السلام، والتي قادت مواقفها إلى انعقاد مؤتمر مدريد لتحقيق السلام، أعربت

دائما عن استعدادها لاستمرار عملية السلام من النقطة التي توقفت عندها، وانطلاقا من مبدأ الأرض مقابل السلام واحترام قرارات السلام التي أصدرتها الأمم المتحدة. فهل في هذا خطأ؟

إن سوريا مستعدة لاستئناف مباحثات السلام عندما تثبت اسرائيل استعدادها لاحترام مبادئ الأمم المتحدة ومقومات السلام. وهذه سياسة استراتيجية ثابتة للجمهورية العربية السورية في التعامل مع قضية السلام في منطقة السلام في هذا العالم.

تقريرا اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الخامسة عن البندين ١٢٣ و ١٥٩ من جدول الأعمال وتقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

إن لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقريري اللجنة الخامسة المطروحين أمامها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ولذلك ستقتصر البيانات على تعليل محدود للتصويت. ومواقف الوفود إزاء توصيات اللجنة الخامسة جرى توضيحها في اللجنة وتظهر في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن

> "تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

وهل لي أن أذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقريري اللجنة الخامسة، أود أن أحيط الممثلين علما بأننا سنبدأ البت في هذه التوصيات بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الخامسة ما لم تُخطر الجمعية بغير ذلك.

البندان ١٢٣ و ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا

تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/547)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها، الوارد حاليا في الوثيقة A/C.5/52/L.6.

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٨/٥٢).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٢٣ و ١٥٩ من جدول الأعمال.**

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

تقرير اللجنة الخامسة (A/52/543)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **تبت الجمعية العامة في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.**

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر هذا دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أيضا أن تعتمد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **بهذا تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.**

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠